

تأثير استخدام التجارة الإلكترونية بتحسين العائد على الاستثمار في الشركات

- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان -

منال عبد الرحمن العتيبي

إياد جمال فارس

عمران إسحق أبوزر

عمّان || المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير استخدام التجارة الإلكترونية بتحسين العائد على الاستثمار في الشركات (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان)، المتمثل بالعائد على الاستثمار في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وكذلك التعرف على أثر تطبيق التجارة الإلكترونية على أدائها، بالإضافة إلى التعرف على أثر بعض المتغيرات المالية، كالحجم، والرفع المالي، والأرباح المحتجزة على أداء تلك الشركات. تم اختيار عينة الدراسة على أساس الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها أربع وسبعون شركة. وتم توزيع استبانة واحدة لكل شركة واستهدف فيها المدراء الماليين أو من ينوب عنهم في الأقسام الإدارية، وكانت العينة الصالحة للتحليل سبعة وستون شركة، بنسبة استجابة (91%).

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، ومعامل ارتباط بيرسون، للوصول للنتائج المرجوة من أهداف الدراسة، وتم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها أن هيكل الملكية لا يشكل تأثيراً ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي لهذه الشركات، كما وأظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية التجارة الإلكترونية على الأداء المالي لتلك الشركات، بالإضافة لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية للمتغيرات الرقابية المتمثلة بالحجم والرفع المالي على الأداء المالي لتلك الشركات، بينما لم يكن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للأرباح المحتجزة على الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية، تحسين العائد الاستثمار، الأداء المالي.

المقدمة

إن الاهتمام المتزايد لدى المستثمرين بتنمية أموالهم ومضاعفتها بسرعة كبيرة جعل كثيراً من الشركات تفكر وتبتكر وسائل مختلفة وحديثة، لزيادة أداؤها المالي وبالتالي مضاعفة أرباحها. حيث شهدت البشرية في الآونة الأخيرة ثورة تكنولوجيا هائلة، فرضت على الجميع واجب الاستفادة من هذا التطوير، بدءاً من ظهور التلكس والفاكس والميكروفيلم وانتهاءً بالشبكة العنكبوتية (شبكة الإنترنت)، والتي أصبحت وسيلة عالمية ومحلية تتجاوز حدود اللامعقول، لتنتج معها تجارة حديثة قوامها التكنولوجيا بشتى وسائلها، ولتصبح من أهمها، وأميزها، وأسهلها عالمياً ويكون أكبر مشغل لها وتلك هي التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت التي أصبحت من أنجح الأساليب والطرق في الترويج للمنتجات والخدمات، فاتحة الباب على مصراعيه للمنافسة الحرة في عالم لا حدود له، والتي قضت على عملي الوقت والمسافة، إذ أصبح العالم أشبه بقريّة صغيرة يتحرك بأصابع يديك، ومن خلال أصغر الحواسيب. هذا التطور السريع فتح المجال أمام دول العالم في التنافس لتسويق منتجاتها وخاصة الدول النامية، التي تسعى جاهدة لتحقيق التقدم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية وذلك عن طريق خلق أسواق جديدة على شبكة الإنترنت (الأسواق الإلكترونية)، وذلك لتحقيق المزيد من الإيرادات التي لم يكن من الممكن تحقيقها في ظل التجارة التقليدية.

إن العلاقة بين هيكل الملكية وبين الأداء المالي للشركات لقد استحوذ على انتباه كثير من الدراسات والأدبيات السابقة ولعدة عقود، حيث بدء من دراسة موضوع تعارض المصالح بين الملاك والمدراء الذي اطلق عليه مشكلة الوكالة، والتي أشار عليها كلاً من (Berle and Means, 1932; Jensen and Meckling, 1976) حيث كان محور النقاش فيها متعلق بنظرية الوكالة Agency Theory، والتي تبين نزاع المصالح بين صانعي القرار المؤسسي في الداخل والمساهمين في الخارج، إذ قدما تساؤلاً مهماً بشكل خاص عن الشركات الكبيرة فيما إذا كانت الإدارة في حقيقة الأمر وكيلة عن الملاك حيث ترعى مصالحهم وتسعى لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم. ومن هنا فإنه يجب علينا أن نعلم أن أداء الشركة يؤثر في هيكل الملكية، كما أن هيكل الملكية يؤثر في أداء الشركة. حيث أن الاختلاف بين التوقعات الداخلية وتوقعات السوق لأداء الشركة الذي يخلق حافزاً للإدارة وإلى التغيير في ملكيتها للأسهم، لذا فإننا نستنتج أن النمو من الداخل لهيكل الملكية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند البحث في العلاقة بين هيكل الملكية والأداء، كما أن عدم أخذ النمو من الداخل يؤدي إلى انحراف مزيف (Demstet and Villalonga, 2001). أما في هذه الدراسة فإنه سيتم البحث عن تأثير هيكل الملكية وبعض المتغيرات المالية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية والبحث في مستوى استخدام وتطبيق التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، ومدى تأثيرها على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

مشكلة الدراسة:

إن كان النمو والتجديد في أمر ما، فإنما هو في نمو اقتصاد الدول وازدهارها، ولأن التجارة تعتبر العمود الفقري لذلك، فإن الشركات بشتى قطاعاتها (صناعية، خدمية ... إلخ)، قد تمارس التجارة بشكل أو بآخر، من عمليات بيع أو شراء داخلية كانت أم خارجية، وقد تستخدم في تجارتها كافة الوسائل المتاحة للوصول لأفضل أداء وأقصى ربح ممكن، فالرسول الأمين محمد صلى الله عليه وسلم عمل بالتجارة، وحض على ممارستها لقوله صلى الله عليه وسلم: " عليكم بالتجارة فإن فيها تسعة أعشار الرزق " (الجامع الصحيح، حديث رقم 1209). نظراً للأهمية البالغة لهيكل الملكية في الشركات المساهمة العامة، والتي قامت العديد من الدراسات بمناقشة تأثير هيكل الملكية على الأداء المالي لتلك الشركات، لأن هيكل الملكية في اعتقاد كثير من الباحثين قد يعكس مدى قوة واستمرار عمل الشركات ونجاحها. نظراً لاهتمام الأدبيات المحاسبية بالعلاقة بين هيكل الملكية ومدى تطبيق التجارة الإلكترونية على الأداء المالي للشركات، فقد بُنيت مشكلة هذه الدراسة للتعرف على تأثير هيكل الملكية المتمثل بتركز الملكية، والملكية الأجنبية، وملكية المؤسسات وملكية الإدارة على الأداء المالي للشركات. وكذلك التعرف على تأثير مدى تطبيق التجارة الإلكترونية المستخدمة من قبل الشركات الصناعية الأردنية على أداء تلك الشركات وفقاً لمقاييس الأداء المحاسبية التقليدية. وكذلك التعرف على تأثير بعض المتغيرات المالية (كالحجم، والرفع المالي، والأرباح المحتجزة) على أداء تلك الشركات.

فرضيات الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على ثلاثة أنواع من الفرضيات، يتعلق النوع الأول بالعلاقة بين هيكل الملكية والأداء المالي، ويتعلق النوع الثاني بالعلاقة بين مدى تطبيق التجارة الإلكترونية والأداء المالي، ويتعلق النوع الثالث بالعلاقة بين بعض المتغيرات المالية والأداء المالي، وسيتم تفصيلها في فصل المنهجية، وهي كما يلي:

النوع الأول: الفرضيات ذات العلاقة بين هيكل الملكية والأداء المالي.

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

الفرضيات الفرعية H1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

H2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية الأجنبية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

H3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية المؤسسات وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

H4: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية الإدارة وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

النوع الثاني: الفرضية ذات العلاقة بين مدى تطبيق التجارة الإلكترونية والأداء المالي.

الفرضية الرئيسية: H5- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق التجارة الإلكترونية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

النوع الثالث: الفرضيات ذات العلاقة بين بعض المتغيرات المالية والأداء المالي.

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات المالية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

الفرضيات الفرعية:

H6: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

H7: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

H8: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح المحتجزة وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

1. التعرف على أثر هيكل الملكية على أداء الشركات الصناعية الأردنية.
2. التعرف على أثر تطبيق التجارة الإلكترونية على أداء الشركات الصناعية الأردنية.
3. التعرف على أثر بعض المتغيرات المالية على أداء الشركات الصناعية الأردنية .
4. تقديم توصيات ذات مضامين مفيدة للجهات ذات العلاقة، مثل المستثمرين، ووزارة الصناعة والتجارة، وإدارات الشركات حول واقع التجارة الإلكترونية في الأردن وأثرها على الأداء.
5. التعرف على واقع تطبيق التجارة الإلكترونية في الشركات الصناعية الأردنية بشكل خاص ومدى تطبيقها فيها.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في كونها تناقش مجموعة من القضايا الهامة: كمعرفة أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية، ومعرفة أثر تطبيق التجارة الإلكترونية المستخدمة من قبل تلك الشركات على ذلك الأداء. بالإضافة إلى ذلك يوجد أهمية إضافية للدراسة تتمثل بمعرفة مدى مزاولة التجارة الإلكترونية عبر الشبكة العنكبوتية في الشركات الصناعية الأردنية، فالتجارة الإلكترونية قد تمكن مستخدميها من تحقيق فوائد وعوائد لا يمكن حصرها، كالانفتاح على العالم الخارجي، وخلق أسواق جديدة عالمية.

المصطلحات الإجرائية:

لقد وجد الباحث انه من الضرورة بمكان أن يتم التعريف بالمصطلحات التي تم إيرادها بهذه الدراسة، بطريقة تسلسلية تتناسب ومتغيرات وسياق الدراسة، وإدراجها ضمن الفصل الأول ليتسنى للقارئ معرفة مدلولاتها للإلمام بكافة جوانب وفصول الدراسة، وألا يكون هناك إبهام للمعنى المقصود من تلك المصطلحات، وتم ادراج هذه المصطلحات كالتالي:

هيكل الملكية: هي الفئات التي تمتلك حصة من أسهم الشركة، وتحدد ملكية كل فئة بحاصل قسمة عدد الأسهم التي تمتلكها تلك الفئة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.

تركز الملكية: هي نسبة ملكية كبار المساهمين (Brailsford et. al, 2002)، أي هي مجموع نسبة الملكية للمساهمين الذين يملكون 5% من أسهم الشركة أو أكثر، وذلك حسب التعريف المتبع في سوق عمان المالي.

الملكية الأجنبية: هي نسبة ما يمتلكه المساهمون من غير الأردنيين (العرب والأجانب) من أسهم الشركة، بمن فيهم المستثمرين المقيمين، وتم حسابها وفق الآتي:

نسبة الملكية الأجنبية = عدد الأسهم المملوكة للأجانب/عدد الأسهم المكتتب بها.
ملكية الإدارة: هي نسبة ما يمتلكه المديرون (مجلس الإدارة، والإدارة العليا، والإدارة التنفيذية) وأقرباؤهم من أسهم الشركة (Brailsford et al., 2002).

التجارة الإلكترونية: التجارة الإلكترونية هي نظام يُتيح عبر شبكة الإنترنت حركات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات (Kalakota and Whinstone, 1996). كما يُتيح أيضا الحركات الإلكترونية التي تدعم توليد العوائد مثل عمليات تعزيز الطلب على تلك السلع والخدمات والمعلومات، حيث أن التجارة الإلكترونية تُتيح عبر الشبكة العنكبوتية عمليات دعم المبيعات وخدمة العملاء. ويمكن تشبيه التجارة الإلكترونية بسوق إلكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون، أو شركات، أو محلات) والوسطاء (السماسرة) والمشترون، وتُقدّم فيه المنتجات والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية، كما يُدفع ثمنها بالبطاقات الإلكترونية.

الحجم: هو حجم الشركة الصناعية المساهمة، وقد تم قياسه بإجمالي الأصول للشركة.
الرفع المالي: ويعني استخدام القروض طويلة الأجل في تمويل عمليات الشركة في محاولة لتحقيق أكبر ربحية ممكنة للملاك (Brailsford, et. al, 2002)، وقد تم قياسه بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول.

الأرباح المحتجزة: هو ذلك الجزء من الأرباح الذي تحتجزه المنشأة بعد توزيع الأرباح على المساهمين، والتي تمثل شكلاً من أشكال التمويل الداخلي للمنشأة (الهمتوني، 2005)، وتم قياسه بالاعتماد على قائمة المركز المالي للشركة.

الأداء المالي: يقصد به جانب الربحية والأداء في السوق، والذي هو مقياس لمدى نجاح الشركة وقدرتها على البقاء والاستمرار، ويتم قياسه بنسب الربحية ونسب السوق، والأداء بهذا التعريف هو جانب من جوانب الأداء المالي، ولقد تم قياسه في هذه الدراسة بنسبة العائد على الاستثمار.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة:

إن النمو الحاد والمتزايد لشبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" قد جعل من التجارة الإلكترونية موضوعاً متعارفاً عليه وشائعاً بين رجال الأعمال والمستهلكين، ومع ذلك فإن ظهور هذه الشبكة لا يعني أن تلك التجارة ظاهرة جديدة، فقد سبق هذا الظهور وجود تقنيات أخرى مبنية على شبكات الأعمال الإلكترونية الخاصة أو المغلقة، مستخدمة بالفعل في مجال الاتصالات الإلكترونية فيما بين الكيانات التجارية (Reed, 2000). وبات العالم على أثرها بمثابة بلدة واحدة تسبح في فضاء إلكتروني أجاز إمكانية إبرام هذه العقود عن طريق دعائم غير ورقية (ابو هيبه، 2002).

إن الشبكة الدولية أصبحت تحقق للتجارة الإلكترونية التي تتم من خلالها العديد من المنافع العامة، مثال ذلك نظام البريد الإلكتروني، الذي يتيح إمكانية توفير الوقت والتكاليف وتوزيع المنتجات والخدمات في كافة أرجاء العالم في مدة زمنية قصيرة (Chatterjee, 2002)؛ وهذا أدى إلى إمكانية خلق عقود إلكترونية لبيع السلع والخدمات تكون قابلة للتنفيذ تماماً بالنسبة لنظيرتها التقليدية المعتمدة على الورق (Ford, 2001). حيث تعتبر الآن نظاماً من النظم التي تساعد على تقريب وجهات النظر بين أطرافها عبر الإنترنت وهي في نظر الأمريكيين - مبتكري هذا المفهوم العالمي الجديد - عبارة عن استخدام التكنولوجيا الحديثة في المعلومات والاتصالات - من أجل إبرام الصفقات وعقد المبادلات التجارية، ومن أجل التطوير العالمي وتنمية المبادلات، وكان لابد لنا من بيان ماهية التجارة الإلكترونية، من حيث تعريفها، ومزاياها ومخاطرها، وبيان أهم جوانبها المشرفة والمظلمة باعتبارها صورة جديدة مختلفة عن التجارة التقليدية من حيث وسيلة إبرامها.

تعريف التجارة الإلكترونية: إن حقيقة اصطلاح التجارة الإلكترونية ما هو إلا مجرد كلمتين متداخلتين، هما التجارة والإلكترونية، ويمكن إيضاحهما بالآتي:

التجارة: في اللغة تعنى حرفة التاجر الذي يمارس البيع والشراء (المعجم الوجيز، 2003)، وهي تعتبر أيضاً أحد طرق كسب المال حيث تتيح تداول وترويج المواد الزراعية والصناعية والمعلوماتية والخدمات بكافة أشكالها، مما يساهم بصورة فعلية في تنشيط حركة الأسواق وتعميرها، وتكوين الثروات بما يكفل أمن المجتمعات واستقرارها.

وقد تم تفسير مصطلح "انشطة تجارية" من قبل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي تفسيراً واسعاً على أن يشمل المسائل الناشئة عن جميع العلاقات ذات الطابع التجاري، سواء أكانت تعاقدية أم لا، والتي تشمل العلاقات ذات الطابع التجاري المعاملات على سبيل المثال لا الحصر: المعاملة التجارية لتوريد أو تبادل السلع أو الخدمات، واتفاق التوزيع، والتمثيل التجاري، أو الوكالة التجارية، والوكالة بالعمولة وأعمال البناء، والخدمات الاستشارية، والأعمال الهندسية، ومنح التراخيص، والاستثمار، والتمويل، والأعمال المصرفية، والتأمين، وامتياز الاستغلال، والمشاريع المشتركة وغيرها من أشكال التعاون الصناعي أو التجاري، ونقل البضائع، والركاب جواً أو بحراً أو بالسكك الحديدية، أو الطرق البرية، وإعمالاً لهذا النص ينبغي تحديد الأعمال التجارية على النحو الذي حدده قانون التجارة.

التجارة الإلكترونية: هناك العديد من التعاريف المختلفة التي اقترحها الباحثون للتجارة الإلكترونية، حيث عرفها (عبد الرحيم، 1997) بأنها: نظام تبادل غير ورقي لصفقات ومعلومات تجارية ومصرفية باستخدام وسائل

التكنولوجيا الحديثة، مثل نظام تبادل المعلومات الإلكتروني (EDI) Electronic Data Interchange، والبريد الإلكتروني (E-Mail)، ولوحات الإعلان الإلكترونية، والتحويلات المالية الإلكترونية (EFT) Electronic Finances Transmutation، كما عرفها (Kalakota and Whinston, 1996) بأنها: بيع وشراء المنتجات، والخدمات من خلال شبكات الإنترنت، وعرفها (Turban, 2000) بأنها: هي ذلك النشاط الذي يصف عملية بيع وشراء المنتجات والخدمات والمعلومات باستخدام شبكة الإنترنت.

أهمية التجارة الإلكترونية:

يرى (بيل جيتس) صاحب شركة الكمبيوتر العالمية "ميكروسوفت" التجارة الإلكترونية ذات أهمية كبيرة، إذ تحقق فكرة (آدم سميث)، عن مفهوم الأسواق، في كتابه المعنون باسم (ثورة الأمم)، والصادر عام 1776م، حيث طرح الفكرة القائلة: "أنه لو كان كل مشتري يعرف سعر كل بائع، وكل بائع يعرف ما الذي يرغب كل مشتري بشراؤه، لأصبح كل فرد أو مشتري في السوق قادراً على اتخاذ قرارات صائبة مبنية على معرفة كافية بسعر السلعة في السوق، ولجى توزيع موارد المجتمع بكفاءة".

فمثلاً إذا أراد أحد الأفراد شراء أداة كهربائية، فإن المشتري لن يجد الوقت أو الصبر الكافيين لكي يمر على كل بائع لهذه السلعة لمعرفة أقل سعر يمكن أن تباع به، ومن ثم فسوف يتصرف اعتماداً على معلومات ناقصة ومحدودة، فيشتري من أقرب بائع منه، أما في مجال التسوق عبر الإنترنت أو التجارة الإلكترونية فيمكن للمشتري أن يحصل على أدواته الكهربائية بأقل سعر معروض لها في الأسواق (حجازي، 2002).

وهكذا فإن التجارة الإلكترونية تمكن الشركات من تفهم احتياجات زبائنهم، وإتاحة خيارات التسوق أمامهم بشكل واسع، وهذا يحقق نسبة رضا عالية لدى الزبائن لا تتيحه وسائل التجارة التقليدية؛ فالمشتري يمكنه معرفة الأصناف، والأسعار، وميزات كل صنف، والمفاضلة، وتقييم المنتج - محل الشراء - من حيث مدى تلبية لرغباته وخياراته.

ونظراً لأهمية موضوع التجارة الإلكترونية على المستوى الدولي والمحلي، فقد صدرت قوانين وتشريعات تعمل على تنظيم التعامل في إطارها؛ كما أن الأمم المتحدة أصدرت قراراً بإعتماد القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية عام 1996م، وصدر عام 1998م قانون التجارة الإلكترونية في سنغافورة، وإصدر المجلس الأوروبي التوجيه رقم 31 فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية في 8 آب عام 2000م، وكذلك أصدرت فرنسا وتونس قانوناً بتاريخ 9 آب في نفس العام بشأن التجارة والمبادلات الإلكترونية، وفي عام 2001م أخذت الدول بإصدار قوانينها في كل من إيرلندا، ودوقية لكسمبرغ، ومصر، والأردن، والإمارات وغيرها من الدول، شعوراً منها بأهمية موضوع التجارة الإلكترونية وضرورة تنظيمه وتقنينه (حجازي، 2002). لكن التجارة الإلكترونية تتطلب إجماعاً عالمياً، وإطاراً عملياً يشمل على قوانين مناسبة تهدف إلى تسهيل حركة التجارة، وعولمة الاقتصاد؛ ففي الوقت الذي يمكن فيه بيع بعض الأشياء عن طريق الإنترنت؛ كالبرامج الحاسوبية، فإن الكثير من الأشياء لا يمكن بيعها بهذه الطريقة، وتحتاج إلى نقل وتخليص من الجمارك، بالإضافة إلى كثير من الشروط والأعباء التجارية الأخرى، مما يدعو الأنظمة وقوانينها المرتبطة بها إلى تسهيل وتحسين حركة التجارة الإلكترونية لما لها من دور كبير في تطوير الاقتصاد العالمي.

مزايا ومخاطر التجارة الإلكترونية:

مما لا شك فيه أن التجارة الإلكترونية تتسبب وبشكل واسع النطاق في تغيير الحياة العملية، والشخصية للمجتمعات والأفراد، وهي في سبيل تحقيق تلك الغاية بصورة فعالة ومثمرة، حيث يتعين أن تُحدث ثورة في الطريقة المنهجية التي تسير بها الأعمال والمشروعات، بحيث تتبدل الأساليب التقليدية التي يتبعها كل من المستهلكين وموردي

المنتجات والخدمات، وهذا أدى لخلق فرص لأجيال جديدة كاملة من المشاريع، حيث قادة الحكومات إلى إعادة التفكير في أدوارها التنظيمية التقليدية بشأن إيجاد تأثير واقعي على نشاطات المستثمرين والمستهلكين نحو هذه التجارة العالمية النطاق، والتي أصبحت لها القدرة على اختراق حدود الدول بطرق لم تكن معروفة من قبل. أما البعض فيرى أن هذه التجارة تمثل تحدياً للمعاملات الإلكترونية، في مقابل تلك التي تجري على الورق، وهي ليست سوى نتيجة عملية في القطاعين العام والخاص، من أجل ارتفاع منحى الأداء باستخدام أجهزة الحاسبات الآلية الشخصية والاتصالات في عصر الإنترنت، والذي أدى إلى ظهور مجتمع اقتصادي عالمي جديد، منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي طالبت المؤسسات الدولية المتخصصة في مجال التجارة الدولية، بإلغاء العديد من العقبات القانونية التي تعترض حركة التجارة في الكمبيوترات، من خلال سعيها للاعتراف بالقيمة القانونية للتسجيلات المعلوماتية، وقد تلا تلك المواقف حدوث تطور مكمل في النظام الأمريكي تحت مفهوم تبادل المعطيات المعلوماتية، والتي تعني المعالجة الأوتوماتيكية للعملية التجارية برمتها دون تدخل إنساني وفقاً لمستوى معياري تقني، وهذه التجارة لها مزاياها ومخاطرها، ويمكن بيانها على الوجه التالي (جستنية، 2005):

مزايا التجارة الإلكترونية:

1. زيادة في الإنتاجية: أن تبنى هذه التجارة يعد من أهم الوسائل القليلة المتاحة أمام المشروعات لزيادة كميات الإنتاج المطلوبة لتحقيق التوقعات المرتبطة بقيمة الأسهم وجذب رؤوس الأموال الاستثمارية الجديدة والتغلب على حملات المنافسة، كما أنها تحقق نشوء أسواق متسعة بشكل جذري أو بمعنى آخر أسواق بلا حدود.
2. خفض التكاليف: إذ من الممكن إجراء تخفيضات كبيرة في أداء مهام العمل التقليدية، مثل الاتصالات الداخلية والخارجية والسيطرة على المخزون والحسابات وإدارة العلاقات مع المستهلكين، كفتح أسواق مركزية قليلة التكاليف في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة، أو أسواق مركزية بين عدة دول أو ولايات.
3. تحسين الجودة: وذلك من خلال خفض زمن التعامل، ومعدلات الخطأ الناتج عن التخلص من الخطوات اليدوية، مثل عامل: الهاتف، وتدخل مندوبين في المعاملات التي تجري عن بعد إلى تحسين عمليات الجرد وانسياب المعاملات وزيادة رضا كل من المستهلكين والعمالين.
4. زيادة الجاذبية بالنسبة للمستهلك: هي عبارة عن زيادة قدرة المستهلك وتأثيره، عن طريق وضع المعلومات والسيطرة على المعاملات بين يديه، ويستطيع المستهلك الوصول بشكل أفضل إلى سلع وبضائع بديلة وعروض موضوعية وفقاً لمواصفات فردية، وذلك مثل القدرة على تعيين شكل خاص أو فريد من منتج كمي.
5. زيادة رضا العاملين في هذا المجال: وذلك بسبب الابتعاد عن أداء الأعمال النمطية الروتينية، والاتجاه نحو نموذج العامل المتمتع بالعلم والمعرفة، عند قيام هؤلاء بمباشرة عمليات الاتصالات الراقية المستوى بغية الوصول إلى مدخل لتحقيق فوائد ومنفعة وفرص جديدة لزيادة معدلات الاحتفاظ بالعمالين الأكثر قيمة.
6. ظهور شركات جديدة مبنية على مشاركة أفضل في المعلومات: وهذا يساهم في تبين وسائل أفضل وفرص أوفر للشركاء، من أجل المشاركة الخاضعة للسيطرة على علاقات عمل استراتيجية.

مخاطر التجارة الإلكترونية:

نتج عن التجارة الإلكترونية مخاطر عديدة تتمثل بإيجاز في إمكان وقوع أضرار هائلة لكل المشاركين في التجارة الإلكترونية، وربما تنتج هذه الأضرار من خطأ بشري أو فشل في النظام أو نتيجة نوايا إجرامية أو بعض الأعمال المؤذية. ومن أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أي مشروع مشترك في التجارة الإلكترونية الآتي:

- 1- الكشف عن الأسرار: إذا كانت الصفقات التجارية تتضمن في الغالب نصاً يوجب على الأطراف الالتزام بالسرية وعدم الإفشاء بها، فإنه من المحتمل أن تهدد مثل هذا الاتفاق خاصية انفتاح شبكة المعلومات العملية، إذ من المحتمل الكشف عن المنافسين أو أناس آخرين عن معلومات خاصة بالممتلكات، مثل حقوق الملكية الفكرية، أو معلومات خاصة بالتسويق أو بالأسعار المنافسة والتي تكون حاسمة في نجاح الأعمال (المأحي، 2003).
 - 2- خسائر مالية مباشرة: وذلك نتيجة للاحتيال كنقل الأموال من حساب إلى آخر دون وجه حق أو تدمير أو إخفاء سجلات مالية قد تكشف عن تصرفات غير قانونية، فالمستثمرون (على سبيل المثال) يخشون من إرسال معلومات عن بطاقتهم الإئتمانية عبر الشبكة، بينما تزداد الحاجة إلى الأمن مع تحرك العمل نحو التجارة الإلكترونية القائمة على الصفقات، وحتى مواقع التسويق غير منيعة أمام الأضرار والخسائر الناجمة عن انتهاك الأمن وخرقه (Turban, 2000).
 - 3- تكاليف غير متوقعة: فكثيراً ما يتعرض المتعامل عبر الشبكة لتحمل تكاليف قانونية بسبب تطلعات خارجية أو عدم أمانة أحد العاملين أو عدم وجود سيطرة ورقابية كافيتين أو اخفاقات في النظام الإلكتروني، بما يترتب عليه تأخير التسوية النهائية لتعاملات عملية كبيرة إلى أن يتم التوصل لحل للنزاعات بين الأطراف.
 - 4- فقدان الثقة في التعامل عبر الإنترنت: كثيراً ما يتعرض المستهلك لمخاطر بالرغم من قوانين حماية المستهلك، فالمستهلك الذي يعهد بأمواله إلى أنظمة إلكترونية تتعرض لهجوم أو فشل من الممكن وبلا شك أن يعاني من الخسائر.
- وعلى الرغم من أن التجارة الإلكترونية تشترك في أشياء كثيرة مع مثيلاتها التقليدية، إلا أن كلاً منهما يتضمن أطرافاً تلتقي معاً لشراء أو بيع سلع أو خدمات، وتحتويان على دفع وتسليم، حيث تتجه نية هؤلاء الأطراف في الحاليتين نحو خلق اتفاق قابل للتنفيذ، ويبرر هذا التشابه الوظيفي الاتجاه السائد للتعديلات التدريجية على المبادئ التقليدية لكي تستوعب جوانب كثيرة للتجارة الإلكترونية، إلا أن هناك اختلافات هامة بينهما، (فعلى سبيل المثال) تقلل التجارة الإلكترونية من اشتراطات الاعتماد على السجلات الورقية لتوثيق أي تعامل من التعاملات كما أنها تحد من دور المشاركة البشرية.

طرق الحماية من مخاطر التجارة الإلكترونية:

- إن هذا الجيل من الجرائم العصرية قد يشكل وضعاً جديداً حساساً لا بد من متابعته بغرض تحديده ومكافحته، ولكن ما زالت الجهود في نظر الباحث متواضعة لتعريف هذه الجرائم، وتحديد مداها، وعقوبتها، وخاصة أنها كما تقدم لا تعرف حدود الزمان والمكان، وعلى الشركات التجارية أن تبذل كل الجهود، وتتكاتف مع كافة الجهات الرسمية الأخرى، وتكون مستعدة للمقاومة بنفس الأسلحة التقنية التي يتم استخدامها في ارتكاب الجرائم الإلكترونية ضدها أو ضد الزبائن، ومن الحلول المقترحة للحد من مخاطر التجارة الإلكترونية ما يأتي:
1. التأكد من موثوقية الموقع الذي يتم التعامل معه على الشبكة: فلا يتم إعطاء المعلومات الشخصية، ورقم البطاقة الإئتمانية لمواقع غير معروفة حتى وإن كان الاتصال آمناً، ومحاولة ليكون التعامل مع المواقع المشهورة والموثوقة أو المرخصة، والتي يجري تقييمها، وتأهيلها، بتوقيع إلكتروني من قبل طرف ثالث مختص بأمور الحماية، مثل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي.
 2. الحذر من إفشاء الأرقام السرية بشتى أشكالها، وأنواعها، وعدم حفظها على الجهاز، وعدم السماح للمتصفح بتذكرها، وكذلك الحرص على استخدام النسخ الحديثة من المتصفحات، والتي تم إصلاح الثغرات الأمنية فيها،

والحرص أيضاً على أن يكون المتصفح يدعم نظام التشفير بمفتاح طوله (128BIT)؛ لجعل البيانات غير مقروءة بدون استخدام مفتاح فك الشيفرة، حتى تصعب المهمة على من يحاول كسر التشفير لغرض سرقة البيانات السرية (الزبيدي، 2003).

3. الاحتفاظ بنسخة من الصفحة التي تحتوي على مختصر العملية التي تم القيام بها - وأغلب المواقع التي تعرض هذه الصفحة على المستخدم كنوع من المراجعة قبل إتمام العملية- حتى تتمكن من معرفة ما لك وما عليك، وهذا يسهم في اكتشاف السرقات، وتفادي استمرارها (الفتوح، 2001).

4. التأكد من جميع المبالغ التي تم تسجيلها على البطاقة الائتمانية عند وصول كشف الحساب، وعند اكتشاف أي تلاعب لابد من رفع شكوى إلى البنك الذي أصدر بطاقة الإئتمان، وسيقوم المختصون هناك بالتحقيق في ماهية الشخص أو الجهة التي استخدمت بطاقة الإئتمان دون إذن لها بذلك (الفتوح، 2001).

5. ضرورة تنظيم المواقع التجارية عبر الشبكة، وتنظيم محتواها، وحماية المواقع الأصلية من التقليد أو المنافسة غير المشروعة، وتنظيم آلية الدفع الإلكتروني باستخدام أحدث البرامج، تجنباً لجرائم السرقة، أو الاحتيال، مما يؤدي إلى استقرار المعاملات، والشعور بالثقة والأمان (الشوايكة، 2004).

6. شراء البرامج الأصلية، والمغلقة بغلاف الشركات المنتجة، أو من الوكيل المعتمد، أو من مورد ذي سمعة طيبة، بالإضافة إلى استخدام برامج مسح الفيروسات للتأكد من أن البرامج سليمة، وذلك قبل أن يتم تحميلها على القرص الصلب.

7. استخدام تقنية الجدار الناري، الذي هو عبارة عن مجموعة أنظمة توفر أساليب أمنية بين شبكة الإنترنت وشبكة المؤسسات أو الشركات، أو غيرها، وتتمثل بالآتي (الزبيدي، 2003):

- منع دخول المستخدمين غير المصرح لهم بالدخول إلى الشبكة.
- حماية المعلومات الهامة لدى الدخول إلى الشبكة أو الخروج منها.
- حماية عامة من جميع أنواع الهجمات.
- متابعة المستخدمين للشبكة ومن يحاول العبث بها.
- تخزين المعلومات والبيانات التي تمر من خلاله.

تعريف هيكل الملكية والأداء المالي:

تعريف هيكل الملكية: هي الفئات التي تمتلك حصة من أسهم الشركة، وتحدد ملكية كل فئة بحاصل قسمة عدد الأسهم التي تمتلكها تلك الفئة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.

تعريف الأداء المالي: يقصد به جانب الربحية والتقييم في السوق، والذي هو مقياس لمدى نجاح الشركة وقدرتها على البقاء والاستمرار، ويتم قياسه بنسب الربحية ونسب السوق، والأداء بهذا التعريف هو جانب من جوانب الأداء المالي، الذي يقاس بعدة نسب هي: نسب السيولة، ونسب الرفع المالي، ونسب الربحية، ونسب سوق الأوراق المالية، ونسب الاستثمار (الحنبلي، 2007).

تطور هيكل الملكية في الشركات الحديثة: لقد كسر التنظيم الجديد للشركات- تشتت الملكية- الصلة بين الإدارة والملكية وفي حال وجود ملكية للإدارة تكون ضئيلة جداً. وتعتبر فوائد هذا النوع من الشركات عديدة منها: المساعدة في حل مشاكل التمويل للقيام بعمليات كبيرة الحجم والاستفادة من وفورات الحجم، وتمكين الشركة من القيام بالعمليات الإنتاجية المعقدة عن طريق اختيار مديريين ذوي خبرة كما تزيد من عرض النقد في سوق رأس المال وتقوم بتوجيهه نحو النشاطات المنتجة.

ومن جهة أخرى تواجه الشركات الحديثة مشكلة نشأت مع ظهور الشركات ذات الملكية المشتتة وهي مشكلة الوكالة، حيث أن هناك فرصة للمدير الخبير الذي يتحكم في العمليات اليومية أن يأخذ قرارات تصب في مصلحته الشخصية أكثر من مصلحة المساهمين في حال وجود تضارب في المصالح بين الفريقين. حيث ظهرت مشكلة الوكالة بسبب الاختلاف بين الإدارة والملاك في الشركة الحديثة، حيث قدمت نظرية الوكالة كمفسر لبعض القرارات التي لا تصب في مصلحة المساهمين وكدليل على التأثير السلبي للملكية الغائبة الناتجة عن كبر عدد المالكين وتشتتهم (الحنبلي، 2007).

ولقد وجدت دراسة (Demsetz & Lehn, 1985) أن هيكل الملكية يتشكل بطريقة تحقق التعظيم في القيمة، وعليه فإن تشتت الملكية وعدم ملكية الإدارة تنشأ إذا كانت أكثر قدرة على تحقيق الثروة.

ولكن ما المقصود بالسيطرة؟

السيطرة هي مجموعة الممارسات (الآليات) المؤسسية والسوقية التي تقود المديرين إلى اتخاذ قرارات تُعظم من قيمة الشركة أمام المساهمين (Bolbol, 2004).

هناك آليتان للسيطرة يمكن للشركة استخدامها للحد من مشكلة الوكالة وتحقيق اتساق المصالح بين الإدارة والملاك هما (Bolbol, 2004):

1. آليات الرقابة وتنقسم إلى:

أ- هيكل القيادة: تحديد العلاقة بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وفصل الوظيفتين يؤدي إلى أداء أفضل.

ب- تركيبة مجلس الإدارة: اختيار أعضاء منفصلين عن الإدارة (أعضاء خارجيين) يؤدي إلى أداء أفضل.

ج- ملكية مجلس الإدارة للشركة تؤدي إلى أداء أفضل.

2. آليات تحفيز المدير التنفيذي تؤدي إلى أداء أفضل:

أ- ربط تعويضات المدير التنفيذي بالأداء.

ب- ملكية المدير التنفيذي تؤدي إلى أداء أفضل.

ج- ربط بقاء المدير التنفيذي بمنصبه وبقدرته على تخفيف مشكلة الوكالة، وذلك بسبب وجود سوق لعرض العمل للمديرين وسوق للاستيلاء على الشركات، مما يحفز المديرين على تحسين الأداء وتقليل مشكلة الوكالة.

د- زيادة الاعتماد على الدين للتمويل، مما يقلل من قاعدة الملاك، ويزيد من نسبة ملكية الإدارة، مما يؤدي إلى اتساق المصالح مع المديرين والملاك من جهة، وزيادة احتمالية الإفلاس وفقد وظيفة المديرين من جهة أخرى، مما يخلق حافزاً للمدير التنفيذي لزيادة الكفاءة.

ولكن الكثير من الآليات التي تم ذكرها يمكن أن تحقق مشاكل خاصة بها إذا أُفرط في استخدامها، فزيادة ملكية الإدارة تجعل المديرين يسلكون سلوكاً متحفظاً، بحيث لا تنصب تصرفاتهم كلها في مصلحة المساهمين الخارجيين، بالإضافة إلى احتفاظهم بمناصبهم حتى لو كان من الضروري تغييرهم. وزيادة تركيز الملكية الخارجية وخاصة ملكية المؤسسات التي قد تكون مصالحهم مختلفة عن باقي المساهمين، فيشتركون مع الإدارة في تبني استراتيجيات لا تُعظم من قيمة الشركة. كذلك زيادة الاعتماد على الدين يزيد من مخاطر الإفلاس، كما يسبب صراعاً بين المساهمين والدائنين، حيث يفضل الدائنون المشاريع ذات المخاطر المنخفضة التي لا تؤثر على سيولة الشركة وهذا ضد مصالح المساهمين.

وينتشر تركيز الملكية في الدول النامية للأسباب التالية (Bolbol, 2004):

- 1- نظام قانوني لا يحيي المساهمين.
- 2- هياكل تمويل دفاعية تشكل قوانين الشركات.
- 3- سيطرة شركات العائلات مع وجود فجوة وكالة بين المساهمين والمديرين.
- 4- عدم كفاءة أسواق المال الذي أدى إلى نقص سيولة الأسهم.
- 5- هياكل ملكية هرمية.
- 6- أسهم لها تصنيفين.

العلاقة بين تركيز الملكية الخارجية وأداء الشركات

ما هو سبب تركيز الملكية؟

أحد القواعد المالية الحديثة هي التنوع. حيث يتوقع نموذج التسعير الرأسمالي أن المستثمرين سوف يحتفظون بمحافظ استثمارية بها تنوع جيد، للتخلص من المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنوع. ولكن ما الذي يجعل المستثمر يتجاهل مزايا التنوع ويضع استثماراً في شركة واحدة؟ هناك حافزان (Holderness, 2003):

- 1- مزايا السيطرة المشتركة Shared Benefits of Control: وتظهر من الحق في الرقابة التي تنتج من حقوق اتخاذ القرارات، وتأثير الملكية التي تتأتى من تركيز الملكية.
- 2- مزايا السيطرة الفردية Private Benefits of Control: وهي استخدام الحق في التصويت لاستنفاد مصادر الشركة أو الاستفادة من مزايا شخصية، سواء أكانت مادية أم معنوية (ربط اسم المساهم بإسم الشركة). هذه المزايا الفردية (الشخصية) تجعل الحصول على تركيز ملكية في الشركة له علاوة تزيد من سعر السهم، وكلما زادت أرباح الشركة كلما قدمت مزايا فردية أكبر.

العلاقة بين الملكية الأجنبية وأداء الشركات:

يعتمد تصنيف الملكية الأجنبية، وفقاً لمعيار السيطرة والتحكم على مدى قوة الإشراف على كافة العمليات الإنتاجية والإدارية والتسويقية، المتعلقة بالمشروع الاستثماري من قبل المستثمر، حيث ينقسم إلى نوعين هما:

- 1- الاستثمار الأجنبي المباشر. وهو الاستثمار الأجنبي طويل الأجل، الذي يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في اقتصاد آخر (عبد الغفار، 2002).
- 2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر. وهو تملك الأفراد والهيئات والشركات الأجنبية لبعض من الأوراق المالية (الأسهم والسندات) دون ممارسة أي نوع من الرقابة والمشاركة في تنظيم أو إدارة المشروع الاستثماري (أبو قحف، 1991). إن الاستثمار الأجنبي بشكل عام، يوفر العديد من الفرص لتحقيق تنمية ثابتة للدول النامية (المتلقية)، والدول المتقدمة (المانحة) على حد سواء، كما تؤمن منافع كثيرة لاقتصاد الدول المضيفة، مما جعل هذه الدول تتنافس فيما بينها لجذب المستثمرين إليها، وتكمن أهمية الاستثمارات الأجنبية في أنها تسهم بشكل فعال في تأمين التمويل الضروري للمشاريع الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، والخبرات، وتوفير فرص العمل، وتشجيع القطاع الخاص المحلي، مما يساعد على النهوض في مستوى المعيشة للدول المضيفة، ويحقق عوائد مادية ومعنوية للمستثمرين الأجانب (ناصر، 2007). وبالتالي فإن أهمية الاستثمارات الأجنبية تسهم بتغطية العجز في المدخرات المحلية اللازمة، خاصة عند عدم قدرة المستثمرين المضيفين الاستثمار في هذه الشركات.

العلاقة بين ملكية المؤسسات وأداء الشركات:

- تلعب المؤسسات المستثمرة التي تمتلك حصة في الشركات الأخرى دوراً تزداد أهميته في الإشراف والرقابة على إدارة تلك الشركات، كما أن استثمار المؤسسات المالكة يختلف عن استثمار الأفراد بما يلي (Lins, 2000):
- 1- المؤسسات المالكة أكثر كفاءة في الرقابة على أداء الإدارة لتواجدها في السوق وارتباطها مع تلك الشركات عادةً بروابط عمل.
 - 2- المؤسسات المالكة أكثر قدرة على الحصول على المعلومات، لاستطاعتها الدخول إلى مصادر المعلومات، مما يساعدها في اختيار الأسهم الأكثر ربحية.
 - 3- هناك اختلاف في نسبة الضريبة التي تتعرض لها المؤسسات المستثمرة عن الأفراد.
 - 4- المديرون في المؤسسات المالية هم وكلاء عن ملاك تلك المؤسسات التي يمثلونها، وعليه فإن قراراتهم الاستثمارية تتعلق بتأثيرات الوكالة.
- كما أن قيام المؤسسات بدورها في الرقابة يختلف باختلاف سياسة هذه المؤسسات في الاستثمار كما يلي (Bies, 2003):

- 1- إذا كان استثمار المؤسسة طويل الأجل، فسوف يكون لها قوة سيطرة واضحة في الشركة، لأن استثمار هذه المؤسسات في الشركات يكون عادةً كبير الحجم، وهذا يتجسد في استثمارات صناديق التقاعد وشركات التأمين.
- 2- إذا كان استثمار المؤسسة قصير الأجل، حيث تربط المؤسسة استثماراتها بمؤشر سوقي معين، بحيث تُعدّل استثماراتها بشكل مستمر، فسوف تكون اهتماماتها قليلة في الرقابة والسيطرة على الشركات.

العلاقة بين ملكية الإدارة وأداء الشركات

تناولت عدة دراسات العلاقة بين ملكية الإدارة والأداء بدءاً من دراسة (Berleand Means, 1932) التي وجدت بأن معظم الشركات يحكمها المديرون، تلتها عدة دراسات والتي فتحت الباب لمزيد من الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الأداء وكيفية توزيع الأسهم بين المساهمين.

إلا أن العديد من الدراسات اقترحت أن ملكية الإدارة ليس لها تأثير إيجابي على الأداء، فقد وجدت دراسة (McConnell and Servaes, 1990) وجود علاقة غير خطية بين ملكية الإدارة وقيمة الشركة، فعند مستوى منخفض للملكية الإدارة تكون العلاقة موجبة بسبب اتساق المصالح، وعند المستوى المرتفع للملكية الإدارة تكون سالبة بسبب التحفظ، وأن المؤسسات ترتبط إيجابياً بالأداء، وأن فرضية التحفظ للإدارة تكون أصعب كلما زادت ملكية المؤسسات.

مقاييس الأداء المالي:

تعتبر المقاييس المالية ضرورية لقياس الأداء ووضع الخطط الاستراتيجية، وهي تشير إلى مدى تنفيذ الخطط التي تساعد في زيادة الأرباح للشركة.

ويتم قياس الأداء المالي من خلال عدة مؤشرات منها: العائد على الاستثمار، والعائد على الأسهم، والعائد على حقوق الملكية، والقيمة الاقتصادية المضافة. وقد تم اختيار العائد على الاستثمار لقياس الأداء المالي في هذه الدراسة، حيث تم اختيار هذا المقياس دون غيره من المقاييس المالية، لأن الشركات تحرص على تشجيع الاستثمار بشكل دائم. فالعائد على الاستثمار من أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقييم الأداء والتي تهم الإدارة والملاك والمستثمرين والبعض يطلق عليه القدرة الإيرادية (الزبيدي، 2004). وهو عبارة عن صافي الإيراد بعد استبعاد

المقتطعات وقبل استبعاد الفائدة على الديون طويلة الأجل، مقسوماً على صافي الأصول (Kaplan, at al., 1998) فإذا كانت هذه النسبة منخفضة، فإنها تعكس ضعف إنتاجية استثمارات الشركة، أما إذا كانت مرتفعة فإنها تعكس كفاءة سياسات الشركة الاستثمارية والتشغيلية، ويتمتع هذا المقياس بعدد من المزايا أهمها (Wheelen, at al., 2002):

- 1- يعطي انطباعاً عن الموضوعية والدقة.
 - 2- مقياس وحيد وشامل يتأثر بكل شيء حصل خلال السنة.
 - 3- يقيس كيف أن الأقسام الإدارية استخدمت ملكيات المنشأة لتوليد الأرباح.
 - 4- يعتبر حافظ لاستخدام الأصول بصورة فعالة.
 - 5- يصلح للمقارنة بين الوحدات المختلفة.
 - 6- يوفر حافزاً لامتلاك اصول جديدة عندما تعمل لتحقيق عائد.
- والجدير بالإشارة أن العائد على الأصول يمكن حسابه بطريقتين، حيث تمثل الأولى: العائد على الأصول، والثانية: العائد على صافي الأصول.

الدراسات السابقة:

- دراسة (Abu Serdaneh et al., 2010) بعنوان: "Ownership Structure and Corporate Performance in the Jordanian Manufacturing Companies". هدفت الدراسة إلى اختبار إمكانية أن تؤثر متغيرات هيكل الملكية وبعض المتغيرات الأخرى على أداء (56) شركة صناعية أردنية مدرجة بالسوق المالي لفترة خمسة سنوات (2002 - 2006). وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الأداء يتحقق في الشركات التي تكون الملكية فيها مركزة بيد الأقلية (سيطرة عدد قليل من المالكين)، ويزداد الأداء عندما تكون نسبة ملكية الشركات عالية. كما وأظهرت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين الربحية ومتغيرات هيكل الملكية المتعلقة بالملكية الأجنبية والإدارية. ولقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى نمط هيكل ملكية الشركات الصناعية الأردنية، حيث أظهرت النتائج أن ملكية هذه الشركات أكثر تركيزاً بدل أن تكون موزعة على عدد كبير من المالكين، وأن الملكية الأجنبية كانت ثابتة خلال الخمسة سنوات، بنسبة 14% وكذلك ملكية الشركات بنسبة 28%، كما كانت نسبة الشركات التي يكون مديرها العام أحد أعضاء مجلس الإدارة أكثر من 50%.
- دراسة (ملاوي، 2009) بعنوان: تحليل محددات هيكل رأس المال. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم محددات هيكل رأس المال للشركات الصناعية الأردنية المسجلة لدى بورصة عمان، وبيان علاقتها بالرفع المالي، كما وهدفت كذلك لتحديد نسبة الديون لتلك الشركات ومعرفة مدى قدرتها على الاقتراض من الجهات الممولة، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية الأردنية والتي بلغ عددها (82) شركة، أما عينة الدراسة فقد شكلت ما نسبته (26%) من المجتمع بواقع (22) شركة. حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين كل من حجم الشركة ومعدل النمو من جهة والرفع المالي من جهة أخرى، وعلاقة سلبية بين كل من ربحية الشركة والرفع المالي وعدم وجود علاقة بين تركيب الموجودات والرفع المالي، كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن جميع متغيرات الدراسة ذات تأثير على المتغير التابع (الرفع المالي) باستثناء متغير التقلب في العوائد، فلم يظهر له أي تأثير يذكر، وخلصت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن أهم محددات هيكل رأس المال للشركات الصناعية موضوع الدراسة هي الحجم والربحية والنمو.

- دراسة (هناندة، 2007) بعنوان: أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن (1996 - 2006). هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر مصادر تمويل هيكل رأس المال على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، خلال الفترة ما بين (1996- 2006)، معتمدةً على البيانات المالية الواردة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة محل الدراسة. حيث تم اختيار العينة من أصل مجتمع الدراسة البالغ (88) شركة عامة صناعية مدرجة في عام (2006) حيث اشتملت عينة الدراسة على (48) شركة أي ما نسبته 51% من مجتمع الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن التمويل بالملكية له أثر طردي، فكلما زاد التمويل بالملكية زادت نسب الأداء المالي لهذه الشركات، وأن التمويل بالقروض طويلة الأجل له أثر عكسي، فكلما زاد التمويل بالقروض طويلة الأجل انخفضت نسب الأداء المالي لهذه الشركات، وكذلك تبين بأن التمويل باسهم رأس المال له أثر عكسي، فكلما زاد التمويل بالأسهم انخفضت نسب الأداء المالي لهذه الشركات، وأن التمويل بالأرباح المحتجزة له أثر طردي، فكلما زاد التمويل بالأرباح المحتجزة زادت نسب الأداء المالي لهذه الشركات، وتبين أن هناك آثار إيجابية لكل من عمر الشركة وحجم مبيعاتها على مؤشرات الربحية فيها.
- دراسة (علاونة، 2005) بعنوان: "مدى تأثير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" دراسة مقارنة لمقاييس الأداء المحاسبية والسوقية باستخدام نموذج Tobin'sQ. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للشركات، وذلك وفقاً لمقاييس الأداء المحاسبية التقليدية (العائد على الأصول ROA، العائد على الملكية ROE، العائد على المبيعات ROS) من جهة، والقيمة السوقية التي تم احتسابها وفقاً لنموذج (Tobin'sQ) من جهة أخرى، ومعرفة أهم أكثر ارتباطاً بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، ولقد تم اختيار عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وبلغ عددها (16) شركة بعد تحقيقها لشروط معينة خلال فترة الدراسة (1998-2003). وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للشركة، وفقاً لمقاييس الأداء المحاسبية التقليدية (العائد على الأصول ROA، العائد على الملكية ROE، العائد على المبيعات ROS) وذلك بشكل سنوي. كما وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على القيمة السوقية للشركة والتي تم قياسها وفقاً لنموذج (Tobin'sQ) على البيانات المتوفرة بشكل سنوي.
- دراسة (عواد، 2003) بعنوان: "تطوير استراتيجية لتبني تطبيقات التجارة الإلكترونية في الشركات الأردنية". هدفت هذه الدراسة إلى تطوير استراتيجية لتبني تطبيقات التجارة الإلكترونية من قبل الشركات الأردنية. وقد حددت هذه الدراسة العوامل الرئيسة لتبني تطبيقات التجارة الإلكترونية وهي : الحوافز المدركة والمعوقات المدركة والمنافع المدركة. وقد اقترحت الدراسة نموذجاً لاختبار العلاقات بين مستوى تبني تطبيقات التجارة الإلكترونية في الشركات الأردنية وهذه العوامل الثلاث. وقد اعتمدت الدراسة على البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على (116) شركة تمثل كافة القطاعات. وقد أشارت النتائج الرئيسة لهذه الدراسة إلى أن مستوى تطبيقات التجارة الإلكترونية المستخدمة من قبل الشركات الأردنية كان بشكل عام متدنياً. وقد كانت التطبيقات الرئيسة التي تستخدمها الشركات الأردنية تتمثل في الترويج للشركة ومنتجاتها فقط، أما مستويات تبني التجارة الإلكترونية التي تستهدف تقييم خدمات وعقد الصفقات الإلكترونية فقد كانت منخفضة جداً. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تطبيقات التجارة الإلكترونية المستخدمة من قبل الشركات الأردنية كانت مرتبطة بالحوافز المدركة (تحديداً دور الحكومة ومزودو خدمات التجارة الإلكترونية في تشجيع الشركات على تبني هذه التطبيقات)، وبالمعوقات المدركة (تحديداً المعوقات التنظيمية والمالية والبيئية

والسلوكية والقانونية) وكذلك بالمنافع المدركة (تحديداً المنافع المباشرة والمنافع الاجتماعية). كما أشارت الدراسة إلى وجود اختلافات من حيث تبني تطبيقات التجارة الإلكترونية في حجم الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه، وكذلك في الجهة المسؤولة عن دعم تكنولوجيا المعلومات وتوافر برامج تدريب على تكنولوجيا المعلومات.

- دراسة (Perrini, and Rovetta, 2008) بعنوان: "Does Ownership Structure Affect Performance?". هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين هيكل الملكية وأداء الشركات في سوق رأس المال الأوروبية للشركات الصغيرة. وهدفت كذلك إلى إضافة كتابة علمية جديدة، وشملت هذه الدراسة شركات الأعمال الإيطالية الصغيرة، باستخدام البيانات المالية للفترة من 2000-2003. وخلصت الدراسة من خلال التحليلات التي تم التوصل إليها، بأن الشركات التي فيها تركيز للملكية بيد المساهمين الخمسة الكبار هو ذا فائدة لأداء الشركة، والعكس بالنسبة للشركات التي تركز لمجلس الإدارة، مما يوحي بأن الملاك قد يستخدموا السيطرة للخروج بمنافع خاصة لهم على حساب المساهمين من خلال تعيين مديرين يعملوا لمصالحهم. هذه الدراسة تساهم في النقاش الذي جرى مؤخراً على آثار اللوائح الحكومية المستوحاة من النموذج الأنغلوساكسون حوكمة الشركات في الدول الأوروبية الصغيرة. للتشكيك في التفوق المزعوم للتنافسية للشركة التي عقدت على نطاق واسع، وتشير الدراسة أيضاً إلى أن وجود قوانين الشركات الجيدة ليست شرطاً كافي للتنمية اقتصاد الشركات التي تشابه النموذج الأميركي.

- دراسة (Robertson, 2008) بعنوان: "Critical Success Factors for Service-Oriented Small Businesses in the E-Commerce Environment". هدفت هذه الدراسة لتحليل عوامل النجاح للخدمات الموجهة للأعمال الصغيرة في بيئة التجارة الإلكترونية، وذلك في شركات الخدمات الموجودة في ولاية فلوريدا الأمريكية، وشملت هذه الدراسة (146) شركة أعمال صغيرة. وخلصت الدراسة من خلال التحليلات التي تم التوصل إليها، بأن تقوم هذه الشركات بزيادة خبرة موظفيها العاملين على أجهزة الحاسوب، ومواكبة العمل على النظم المحاسبية المتطورة التي تتناسب والعمل مع التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، وكذلك القيام بتوظيف الأشخاص المدربين للعمل على ممارسة التجارة الإلكترونية، وإيجاد البنية التحتية المناسبة والعصرية، لممارسة تلك التجارة.

- دراسة (Coleman, 2007) بعنوان: "The Impact of Capital Structure on the Performance of Microfinance Institutions". تهدف هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين هيكل الملكية وأداء مؤسسات التمويل الصغيرة. وتم تحليل البيانات المالية لفترة عشرة سنوات (1995-2004)، باستخدام تقنيات التحليل الثابتة والتأثيرات العشوائية. وخلصت الدراسة إلى أن معظم مؤسسات التمويل الصغيرة تحقق إيرادات عالية، وتمول عملياتها بالديون طويلة الأجل. وكذلك فإن هذه المؤسسات عالية الاستدانة تحقق أداء أفضل من خلال الوصول إلى عدد أكبر من الزبائن، والتمتع بوفورات الحجم، وبالتالي أكثر قدرة على التعامل مع المخاطر الأخلاقية وسوء الاختيار، وتعزيز قدرتها على التعامل مع المخاطر. وهذه هي أول دراسة من نوعها في هذا القطاع، لا سيما داخل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

محددات الدراسة

1- قلة عدد المشاهدات مقارنةً مع أغلب الدراسات الأجنبية، والنتيجة عن انخفاض عدد الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

- 2- قيام موظفي مؤسسات سوق رأس المال، المتمثلة ببورصة عمان، وهيئة الأوراق المالية، ومركز إيداع الأوراق المالية، بتنفيذ اعتصام مفتوح استمر لمدة تقارب الشهرين، مما أدى إلى تأخير العمل في تنفيذ هذه الدراسة، والملحق رقم (10) يشير إلى ذلك.
- 3- ندرة الدراسات في الدول العربية التي تتناول موضوع العلاقة بين مدى تطبيق التجارة الإلكترونية والأداء، ولذلك فإنه يصعب إجراء مقارنة بين نتائج هذه الدراسة وبين نتائج الدراسات الأخرى.

مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة وعينتها في الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للعام (2011)، وللقطاع الصناعي فقط، لاعتقاد الباحث أنه القطاع الأكثر ملاءمة لإجراء الدراسة. وقد تم توزيع أداة الدراسة على مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية الأردنية، والبالغ عددها (74) شركة، بمقدار استبانة لكل شركة، والتي استهدف فيها المدير المالي أو من ينوب عنه في الأقسام الإدارية، وقد استرد منها (67) استبانة، بدرجة استجابة بلغت (91%). ولم يتم استبعاد أي منها، والجدول (1) التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (1): عدد الاستبانات الموزعة والمستردة

النسبة المئوية (%)	العدد	البيان
100%	74	الموزع
91%	67	المسترد (درجة الاستجابة)
0	0	المستبعد
91%	67	المستخدم في التحليل

مصادر وأدوات جمع بيانات الدراسة:

- كون هذه الدراسة تقوم عن الكشف عن تأثير استخدام التجارة الإلكترونية في هيكل الملكية ومدى تطبيق التجارة الإلكترونية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية، فقد تم جمع البيانات من خلال المصادر التالية:
- 1- المصادر الثانوية: وتتمثل بالكتب والدوريات المتوفرة في المكتبات المكانية وقواعد البيانات.
 - 2- المصادر الإلكترونية: وتتمثل بالاطلاع على المواقع التجارية للشركات محل الدراسة.
 - 3- المصادر الأولية: من خلال تصميم استبانة لتغطية الجزء الميداني للدراسة، لتكون الأداة الرئيسة لجمع البيانات من الشركات الصناعية الأردنية بالإضافة للبيانات المنشورة لتلك الشركات.
 - 4- التقارير والقوائم المالية المنشورة للشركات الأردنية الصناعية، موضوع البحث للعام (2010).

تصميم وتطوير أداة جمع البيانات (الاستبانة):

تم تصميم استبانة لهذه الدراسة، لتتلاءم وقياس مدى تطبيق التجارة الإلكترونية للشركات محل الدراسة كأحد متغيراتها المستقلة، وذلك بعد الرجوع للأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة كدراسة (عواد، 2003)، ودراسة (مطاحن، 2009)، ودراسة (ناعسة، 2007). والجدير بالذكر أن الاستبانة قد مرت بعدة مراحل قبل توزيعها على كامل عينة الدراسة، حيث تم توزيعها في البداية على عدد محدود كدراسة استكشافية، وتم الأخذ بالملاحظات حول الأسئلة ومدى وضوحها، والتي انعكست على زيادة وضوح وتراسل أسئلة الاستبانة. واشتملت الاستبانة على قسمين رئيسيين:

الأول حول المعلومات الديموغرافية والعامية، حيث اشتمل هذا القسم على بنود تقيس بعض الخصائص العامة للمستجيبين، كالعمر، والنوع الاجتماعي، والوظيفة، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة. واشتمل القسم الثاني من الاستبانة على العديد من الأسئلة (25 سؤال) التي استخدمت لقياس واختبار الفرضية العدمية الثانية موضوع الدراسة، والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق التجارة الإلكترونية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية".

متغيرات الدراسة والفرضيات:

متغيرات الدراسة:

المتغير المتعلق بهيكل الملكية كمتغير مستقل والمتفرع منه الآتي:

- أ- تركيز الملكية: فقد تم قياس هذا المتغير باللجوء إلى جمع نسبة حصص من يملكون أكثر من 5% من أسهم الشركة، باعتبار أنه كلما زاد عدد المساهمين الذين يملكون 5% فأكثر من الأسهم يزداد تركيز الملكية في عدد أقل من المساهمين، وهي النسبة المعتمدة في كثير من الدراسات السابقة والتي تم الحصول على بياناتها من التقرير السنوي.
 - ب- الملكية الأجنبية: إنه وحسب ما ورد في بعض الأدبيات السابقة (مثل دراسة ناصف، 2007; Kumar, 2003) فمن المتوقع أن يكون للمستثمرين غير الأردنيين (عرب وأجانب) الخبرة في الأسواق العربية والعالمية، وحتى تستطيع الشركات المنافسة في الحصول على الأسهم الأجنبية والاحتفاظ بمساهماتها الأجانب الحاليين، والتي تحتاج إلى زيادة مستوى انتشار شركاتها انتشاراً عالمياً، قد تكون ممارسة التجارة الإلكترونية أحد أهم تلك السبل. وقد تم قياس نسبة الملكية الأجنبية بما يملكه المساهمون من غير الأردنيين في أسهم الشركة.
 - ج- ملكية المؤسسات: والتي تم قياسها بحساب ما يملكه المساهمون من غير الأفراد (بغض النظر عن جنسيتهم) في أسهم الشركة محل الدراسة.
 - د- ملكية الإدارة: وهي نسبة الملكية التي يُمثلها المديرين الداخليين في الشركة، ولأن هؤلاء المديرين لديهم التأثير في اتخاذ القرار المناسب، والذي يتلاءم مع نمو وازدهار الشركة، وزيادة أرباحها، وإدخال كل ما هو جديد عليها وذا جدوى اقتصادية. حيث تم قياسها بمعرفة هل المدير عضو في مجلس الإدارة، فإن كان عضواً ويمتلك حصة في أسهم الشركة في نفس الوقت أعطي الرمز (1)، وإن لم يكن كذلك أُعطي الرمز (0).
- المتغير المستقل المتعلق بمدى تطبيق التجارة الإلكترونية في الشركات محل الدراسة:
- تم قياس هذا المتغير من واقع أداة الدراسة (الاستبانة) المبينة بالملحق رقم (2)، والتي تم فيها اعتماد مقياس ليكرت (Likert Scale) لتحديد وقياس مدى تطبيق التجارة الإلكترونية المستخدمة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة، والمكون من خمس درجات وكما هو موضح بالجدول (2) التالي:

الجدول رقم (2): مقياس ليكرت لتحديد مدى التطبيق

الدرجة	مدى التطبيق
1	معدوم
2	نادراً
3	أحياناً
4	غالباً
5	دائماً

المتغير المستقل المتعلق بالمتغيرات المالية التالية:

- أ- الحجم: والذي تم قياسه بمجموع الأصول للشركة في السنة المالية محل الدراسة: وأشارت العديد من الدراسات إلى أن المنشآت الكبيرة تتجه إلى التنوع في أعمالها، والذي يؤدي إلى التقليل من مخاطر الإفلاس، وإلى تقليل تكاليفها المقترنة، بالاعتماد على الدين. بالإضافة إلى ذلك، توفر المنشآت الكبيرة معلومات مالية أوضح وأشمل للمقرضين، مقارنة مع ما توفره المنشآت الصغيرة، وبالتالي فإن العلاقة ما بين حجم المنشأة ونسبة الدين هي علاقة طردية (التهتموني، 2005; Titman, 1988).
- ب- الرفع المالي: أي اعتماد الشركة على تمويل أصولها بالدين، وتم قياسه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المديونية} = \text{إجمالي الالتزامات} / \text{إجمالي الأصول}$$

- ويقال أن الشركة قد تاجرت على ملكيتها، أي استخدم القليل من اموال الملكية في جذب الكثير من أموال الاقتراض، وسميت بالرافعة لكونها ترفع من ربحية الشركة (مصدر رخيص للتمويل) (ملاكووي 2009).
- ج- الأرباح المحتجزة: وقد تم قياسه بالاعتماد على رقم الأرباح المحتجزة من قائمة المركز المالي للشركة.

المتغير التابع المتعلق بالأداء المالي للشركات:

تم تجميع القوائم المالية للشركات الصناعية التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، وعددها (67) شركة، والتي قامت بالاستجابة لأداة الدراسة الأولى (الاستبانة)، وتم قياس الأداء المالي لتلك الشركات بنسبة العائد على الاستثمار، ومن خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الاستثمار} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الأصول}$$

مبررات اختيار متغيرات الدراسة المستقلة:

تم في هذا الجزء من الفصل بيان سبب واهمية اختيار كل متغير من المتغيرات المستقلة التي بُنيت عليها فرضيات الدراسة للوصول للأهداف المرجوة من الدراسة.

متغيرات هيكل الملكية:

كثير من الدراسات السابقة استخدمت بُعد واحد أو بعدين في هيكل الملكية مثل دراسة (هناندة، 2007)، والذي قد يكون احد اسباب وجود النتائج المتضاربة فيه. هذه الدراسة تبين الابعاد المتعددة لهيكل الملكية والتالية هي تلك الابعاد:

1. تركيز الملكية Concentration Ownership: تركيز الملكية يقيس تشتت الملكية على كل أو بعض المساهمين. أن مشكلة تخفيض الملكية في عقد الشركات العامة نتج عن توزيع الملكية على عدد كبير من المساهمين الذي يقلل المراقبة على الإدارة (Morck et al., 1988).

كثير من الدراسات السابقة التي درست العلاقة بين تركيز الملكية وبين الأداء المالي في الشركات وجدت تناقض في النتائج؛ فعلى سبيل المثال وجدت بعض الدراسات أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية جيدة بين تركيز الملكية وبين الأداء مثل (Joh, 2002; Severin, 2001; Xu and Wang, 1997) وبالمقابل لم تجد دراسات أخرى نفس تلك العلاقة مثل (Kumar, 2003; Rowe and Davidson, 2002; Demsetz and Villalonga, 1999).

في هذه الدراسة يقيس تركيز الملكية هل هناك علاقة بينه وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية، والتي استخدم لقياسها نسبة عائد ملكية كبار المساهمين الذين يملكون 5% من اسهم الشركة أو أكثر. لاختبار هذه العلاقة تم

صياغة الفرضية التالية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية".

2. **الملكية الأجنبية Foreign Ownership**: المستثمرون الاجانب يستثمرون اموالهم في الشركات التي تحقق ارباح، مستخدمين التحليلات المتطورة المحنكة المسبقة لاستثماراتهم. وفي زيادة نسبة ما يمتلكه المستثمرون الاجانب من اسهم الشركة يتوقع أن يزيد مستوى الأداء (Sarac, 2002). أن الزيادة في الاستثمار الاجنبي يزيد من ميزات استخدام الوسائل التكنولوجية والتي تسمح للشركات بأن تكون أكثر فعالية من الشركات الوطنية (Caves, 1996; Kumar, 2003).

الدراسات السابقة التي فحصت اثر الملكية الاجنبية على الأداء كانت نتائجها مختلفة، (Kumar, 2003; Sarac, 2002) لم يجدوا اي علاقة بين الملكية الاجنبية وبين الأداء المالي، ولكن في دراسات أخرى مثل دراسة (Sarker and Sarker, 2000; Patibandla, 2002) كان هناك علاقة. لاختبار هذه العلاقة تم صياغة الفرضية التالية: "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية الاجنبية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية".

3. **ملكية المؤسسات Institutionnal Ownership**: أن ملكية المؤسسات متصلة بجزء من رأس المال المملوك من المؤسسات الاستثمارية، وحسب وصف (Fama, 1980; Severin, 2001; Sarac, 2002) فإنه يجب أن يكون له تأثير ذو فائدة على الأداء، فقد وجد (Wan, 1999) أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين ملكية المؤسسات وبين الأداء المالي. لاختبار هذه العلاقة تم صياغة الفرضية التالية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية المؤسسات وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية".

4. **ملكية الإدارة Management Ownership**: هذا المتغير والمتغير المتعلق بتركيز الملكية يؤثران على مشكلة الوكالة، التي احدثت جدل في الادبيات في اثار وميزة انفصال الملاك عن السيطرة في الشركات، فعندما تكون السيطرة بيد الإدارة فإن المدراء يقوموا بتشغيل الشركة لمصالحهم المادية، بينما في محيط سيطرة الملاك؛ يتوقع من المدراء أن يعملوا لفائدة الملاك الخارجيين (Abu Serdaneh et al., 2010).

الدراسات السابقة التي اخذت بعين الاعتبار تأثير المدراء غير المالكين والمدراء المالكين في الشركات على الأداء وجدوا تضارب في النتائج. غير أن كثير من الدراسات وجدت علاقة بين ملكية الإدارة وبين الأداء مثل (Severin, 2001; Kumar, 2003; lang and So, 2002). لاختبار هذه العلاقة تم صياغة الفرضية التالية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية الإدارة وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية".

متغير مدى تطبيق التجارة الإلكترونية:

إن القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في نمو مستمر والكثير من الشركات تقوم بتطوير مواقع لها على شبكة الإنترنت. هذا التطور السريع فتح المجال أمام دول العالم في التنافس لتسويق منتجاتها وخاصة الدول النامية، التي تسعى جاهدة لتحقيق التقدم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية وذلك عن طريق خلق أسواق جديدة على شبكة الإنترنت (الأسواق الإلكترونية)، لتحقيق مزيداً من الإيرادات لم يكن من الممكن تحقيقها في ظل التجارة التقليدية. وبالتالي فإن مهنة المحاسبة متأثرة في العديد من الأبعاد بالتجارة الإلكترونية، فعلى المحاسبين الإداريين أن يدركوا استراتيجية الشركة لثلاثم العمل عبر الإنترنت ويجب أن يهيئوا البرامج المحاسبية المتطورة لموائمة الطلب على المبيعات والبيانات الخاصة بالزبائن وكذلك الحال بالنسبة للمُدققين الداخليين يجب أن يفهموا القوانين التي تتعلق بالمبيعات ويضمنوا للشركة موقع آمن وجدير بالثقة (Hicks, 2005).

وتكمن أهمية دراسة هذا المتغير من معرفة مدى تطبيق التجارة الإلكترونية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية. لاختبار هذه العلاقة تم صياغة الفرضية التالية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق التجارة الإلكترونية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية".

المتغيرات المالية:

لاختبار هيكل الملكية على الأداء يفترض أن أداء الشركات يعتمد على عدد من المتغيرات التفسيرية المالية بالإضافة لتكيفية هيكل الملكية. لهذا فقد بينت معظم الدراسات عدد من خصائص الشركات التي تؤثر على أداء الشركات، والمتغيرات المالية المستخدمة في هذه الدراسة اختيرت بعد الرجوع إلى بعض الأدبيات السابقة مثل (Kumar, 2003; Berger, 2003; Nadia, 2004) والتالي يبرر استخدام المتغيرات المالية في هذه الدراسة:

1. الحجم Size: استخدم حجم الشركة على نطاق واسع في الأدبيات السابقة كأحد المتغيرات التفسيرية لحقيقة أن الشركات الكبيرة تحقق عائد أكبر من الشركات الصغيرة؛ وقد يكون السبب في ذلك قدرتها العالية على المشاركة لتصبح أكثر كفاءة في القطاعات الاقتصادية، وتوظف مزيداً من المدراء المهرة، والقابلية والقدرة على التنوع في عملياتها التشغيلية واستقطاب عدد أكبر من العملاء. وقد تم قياس متغير الحجم في هذه الدراسة باجمالي الأصول. وقد تم صياغة الفرضية التالية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية".
2. الرفع المالي Leverage ratio: ديون الشركة المعتمدة على نسبة حقوق الملكية أو نسبة الرفع المالي تؤثر على قابلية الشركة على الاقتراض وعلى تكلفة ذلك الاقتراض والتي تؤثر على الربحية كسبب في زيادة الفائدة والالتزامات المالية. وقد تم صياغة الفرضية التالية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية".
3. الأرباح المحتجزة Retained Earning: الشركة مع زيادة التركيز في حقوق المساهمين (رأس المال والإرباح المحتجزة) في مدخلاتها سوف تحصل على أداء أفضل (Nerlove, 1968; Kumar, 2003). أن كثافة الأرباح المحتجزة توفر الاستقلالية في إدارة الشركات من اعتمادها على التمويل الخارجي والمتاجرة بالأسهم والتي تعزز أداء الشركة. وقد تم صياغة الفرضية التالية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح المحتجزة وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية".

الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة:

تم الاعتماد في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (Statistical Package for Social Sciences- SPSS)، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لاختبار الفرضيات، ويعتمد اختيار الأساليب الملائمة في التحليل على نوعية البيانات وكيفية قياسها، وطبيعة فرضيات الدراسة. وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها لغايات تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات:

- 1- اختبار المصدقية (Reliability Test) من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا لاختبار درجة صدق وثبات أداة الدراسة .
- 2- أساليب الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) لاختبار جميع متغيرات وأسئلة الاستبانة، كالتكرار (Frequencies)، والنسبة المئوية (Percentages)، ومقاييس النزعة المركزية الوسط الحسابي (Mean)، ومقاييس التشتت الانحراف المعياري (Standard Deviations).
- 3- تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الاستدلالية كمعامل ارتباط بيرسون (Pearson's r).

4- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression).

5- تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression).

تقييم أداة البحث:

قبل البدء بتحليل البيانات، تم تقييم أحد أدوات البحث (الاستبانة) من حيث درجة الثبات والمصدقية بواسطة استخدام اختبار المصدقية (Reliability Test) من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، ويشير (Malhotra and Birks, 2000) إلى أن قيمة ألفا يجب أن تكون أكبر من 60% حتى تكون درجة الثبات مقبولة لإجراء التحليل على البيانات. وظهر بالتحليل الإحصائي أن قيمة ألفا (89.3%) لجميع أسئلة الاستبانة تعتبر كافية لإجراء التحليل، كما هو موضح في ملحق رقم (4).

التحليل الوصفي:

عرض وتحليل البيانات التي تم التوصل إليها من خلال إجراء الاختبارات الملائمة لأداة الدراسة التي وزعت على الشركات محل الدراسة، واستهدف المدراء الماليين والاداريين العاملين في تلك الشركات. وعرض المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة في هذا الجزء، وذلك للتعرف على خصائص مجتمع الدراسة، وتتضمن تلك المقاييس كل من التكرار، والنسبة المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

الاختبارات والتحليلات الخاصة بالمعلومات الديموغرافية والعامية:

وصف عينة الدراسة:

جدول (3): توزيع المستجيبين

النسبة المئوية (%)	التكرار		
58.2 %	39	ذكر	الجنس
41.8 %	28	انثى	
100%	67	المجموع	
1.5 %	1	أقل من 22	العمر (سنة)
17.9 %	12	من 22-30	
43.3 %	29	من 31-40	
37.3 %	25	أكبر من 40	
100%	67	المجموع	
32.8 %	22	مدير قسم	الوظيفة الحالية
17.9 %	12	مدير دائرة	
9.0 %	6	محاسب	
16.4 %	11	مبرمج	
23.9 %	16	أخرى	
100	67	المجموع	
0.0 %	0	الثانوية أو أقل	المستوى التعليمي
20.9 %	14	دبلوم سنتين	
77.6 %	52	بكالوريوس	

النسبة المئوية (%)	التكرار		
1.5 %	1	ماجستير	
100%	67	المجموع	
13.4 %	9	محاسبة	التخصص
1.5 %	1	اقتصاد	
38.8 %	26	إدارة	
46.3 %	31	أخرى	
100%	67	المجموع	
9 %	6	أقل من 5	عدد سنوات الخبرة
29.9 %	20	من 5-10	
44.7 %	30	من 11-20	
16.4 %	11	أكثر من 20	
100%	67	المجموع	

الاختبارات والتحليلات الخاصة بأسئلة الاستبانة بمدى تطبيق التجارة الإلكترونية

لقد تم قياس هذا المتغير باستخدام الاستبانة وهي أحد أدوات هذه الدراسة، وقد تم اعتماد مقياس ليكرت (Likert Scale) لتحديد وقياس مدى تطبيق التجارة الإلكترونية المستخدمة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة، والمكون من خمس درجات، بحيث يمثل الرقم "5" مستخدماً دائماً، والرقم "1" بعدم الاستخدام، ويندرج بينهم غالباً للاستخدام بالرقم "4" وأخر أحياناً بالرقم "3"، ومستخدماً بشكل نادر بالرقم "2".

وعليه فإن التطبيق الذي تكون فيه قيمة المتوسط الحسابي عالية يكون أكثر استخداماً من تطبيق آخر تكون قيمة متوسطها الحسابي أقل، وقد تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية (مطاحن، 2009)، وكما هو موضح من خلال الجدول (4) التالي:

جدول (4) : مقياس لتحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	مستوى المقدرة
من 4.5 إلى 5	عالية جداً
من 3.6 إلى أقل من 4.5	عالية
من 3 إلى أقل من 3.6	متوسطة
من 2 إلى أقل من 3	متدنية
أقل من 2	متدنية جداً

يلاحظ من (4) والذي يُظهر جميع أسئلة الاستبانة الخاصة بمدى تطبيق التجارة الإلكترونية في الشركات الصناعية، والتي تم الرجوع في تصميمها إلى الدراسات والأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كدراسة (عواد، 2003)، ودراسة (مطاحن، 2009)، ودراسة (ناعسة، 2007)، والتي تم اعتمادها بعد تنقيحها وعرضها على بعض المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في هذا المجال.

جدول (5) : مدى تطبيق التجارة الإلكترونية

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تقديم معلومات عامة عن الشركة	4.16	1.238

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	تقديم معلومات عامة عن منتجات الشركة وخدماتها	4.10	1.257
3	تقديم معلومات متخصصة عن مواصفات المنتجات التي تقدمها الشركة	3.79	1.262
4	توفير خدمة البريد الإلكتروني للعملاء	3.76	1.404
5	يتم استخدام الموقع التجاري للشركة في الترويج لمنتجاتكم	3.66	1.533
6	يتم الرد والاستجابة لكل ما يصلكم من اقتراحات من الزبائن عبر الموقع الإلكتروني	3.52	1.397
7	يتم الرد والاستجابة لكل ما يصلكم من استفسارات من الزبائن عبر الموقع الإلكتروني	3.46	1.374
8	يتم الرد والاستجابة لكل ما يصلكم من الزبائن من شكاوى عبر الموقع الإلكتروني	3.45	1.374
9	يتم الاعتماد على شبكة المواقع الدولية WWW لجمع المعلومات عن موردي المواد الأولية	2.91	1.474
10	تتم عملية تبادل الوثائق والفواتير المالية إلكترونياً	2.90	1.529
11	توفير نظام للاستعلام المباشر عن أية معلومات يحتاجها العميل	2.78	1.526
12	يتم تبادل المعلومات مع الوسطاء حول ظروف السوق وتغير الأسعار. وحجم الطلب إلكترونياً	2.36	1.311
13	توفير إمكانية الربط الإلكتروني بمواقع ذات فائدة للعميل	2.34	1.388
14	توفير إمكانية الربط الإلكتروني بمخازن الشركة ومعارضها	2.25	1.551
15	يتم إشراك الزبائن في تطوير المنتجات من خلال توزيع الاستبانات عبر البريد الإلكتروني	2.25	1.491
16	توفير نظام لكيفية طلب العملاء لمنتجات الشركة إلكترونياً	2.03	1.193
17	يتم شراء المواد الأولية من خلال تعبئة نماذج إلكترونية ترسل إلى الموردين	2.01	1.387
18	تتم عملية دفع قيمة المشتريات وتكاليف عملية شحن ونقل المواد الأولية إلكترونياً	1.90	1.339
19	يتم تقديم الدعم والخدمات للزبائن عبر الموقع التجاري للشركة بأقل وقت	1.78	1.112
20	توفير نظام ربط إلكتروني من خلال الموقع مع الموزعين	1.69	1.209
21	بيع المنتجات من خلال الموقع على الشبكة	1.67	1.173
22	يتم رصد أعداد الزوار لموقع الشركة واهتماماتهم وتكرار زيارتهم وردود أفعالهم حول المنتجات	1.58	.987
23	هناك استجابة فورية للزبائن وعلى مدار 24 ساعة	1.49	1.021
24	يتم استئجار مساحات من مواقع تجارية مشهورة للترويج لمنتجاتكم	1.45	0.909
25	توفير نظام لقيام العميل بتسديد الثمن من خلال بطاقة الائتمان	1.31	0.783
	المتوسط : مدى تطبيق التجارة الإلكترونية	2.584	0.6913

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن التطبيق الأكثر استخداماً كان تقديم معلومات عامة عن الشركة بمتوسط حسابي بلغ (4.16)، متوافقاً مع دراسة (عواد، 2003)، يليه تقديم معلومات عامة عن منتجات الشركة وخدماتها بلغ (Mean = 4.10)، ثم يليهم تقديم معلومات متخصصة عن مواصفات المنتجات التي تقدمها الشركة، وتوفير خدمة البريد الإلكتروني للعملاء، واستخدام الموقع التجاري للشركة في الترويج للمنتجات، بشكل متقارب بمتوسط حسابي عالي بين (3.66 و 3.79)، وكذلك في عملية الرد والاستجابة للاقتراحات والاستفسارات والشكاوى

من الزبائن عبر البريد الإلكتروني بمتوسط حسابي متوسط بين (3.45 و 3.52)، والذي يدل على أن التطبيقات الرئيسية التي تستخدمها الشركات الأردنية تتمثل في الترويج للشركة ومنتجاتها فقط، مؤيداً لما جاءت به دراسة (عواد، 2003).

وكما نلاحظ من الجدول نفسه فإن البنود من (9-17) كان متدني الاستخدام، إذ تراوح فيه المتوسط الحسابي بين (2.01 - 2.91)، مما يدل أن هناك عدم تطور ملحوظ في الاستخدام لتطبيقات التجارة الإلكترونية في الشركات مجتمع الدراسة عن السنوات السابقة.

أما التطبيقات الأخرى فكانت متدنية جداً أو شبه معدومة (المتوسط الحسابي أقل من 2)، من قبل بعض الشركات، حيث تراوحت قيمة المتوسط الحسابي لهذه الشركات ما بين (1.31 - 1.90) والتي تشير إلى تدني بعض الاستخدامات وانعدام بعضها كعملية الدفع الإلكتروني من خلال بطاقات الإئتمان، وأن المواقع الخاصة بالشركات عبارة عن مواقع دعائية للشركات بشكل عام، وهي غير مهيأة لتطبيقات التجارة الإلكترونية، والذي أكدته دراسة (حامد، 2004).

والجدير بالذكر أن توفير بطاقات الإئتمان (فيزا كارد، وماستر كارد، وغيرها من بطاقات الدفع) الخاصة بالدفع الإلكتروني، وخاصة عن طريق شبكة الإنترنت، هي من الركائز الأساسية التي تشجع على ممارسة التجارة الإلكترونية عبر تلك الشبكة، ولذلك فقد يعود عدم استخدام البطاقات الإلكترونية، هو وجود عمليات احتيال يقوم بها بعض الأشخاص المختصين بذلك (القراصنة) عبر تلك الشبكة، إذ يقومون بالاستيلاء على جزء أو كل الأرصدة المودعة في حسابات الزبائن، بعد عملية اختراقهم لهذه الحسابات، وهذا ما تم الإشارة إليه في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

ففي الأردن على سبيل المثال لا الحصر، تم اختراق (1500) بطاقة إئتمانية من قبل بعض القراصنة، الذين قاموا بسرقة (200 ألف) دينار أردني منها، بعد أن قاموا بعملية شراء سلع من بطاقتهم من دول أخرى خارج الأردن (صحيفة الغد، 2011).

وبالرغم من أن الجهات المختصة بالتعاون مع البنوك، قامت بحصر العملية، ومعالجتها، إلا أن ذلك شكل عثرةً جديدة لدى المتعاملين، وبالتالي خفضت الموثوقية، وبالتالي عملية الشراء عبر شبكة الإنترنت.

اختبار وتحليل فرضيات الدراسة

لقد تم الاعتماد في اختبار وتحليل البيانات لفرضيات الدراسة، على الأساليب الإحصائية الملائمة، وذلك حسب الفرضية وطريقة قياس متغيراتها، ومنها الأساليب الإحصائية الاستدلالية كمعامل ارتباط بيرسون، والذي يُظهر ما إذا كان هناك علاقة أم لا بين متغيرين، وقياس قوة العلاقة، بالإضافة إلى اتجاه العلاقة سالب أم موجب، وتم كذلك استخدام تحليل الانحدار البسيط، والانحدار المتعدد، للتأكد من وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومدى قوة هذا الارتباط. وهناك ثلاثة أسباب وراء استخدام الانحدار المتعدد في هذه الدراسة:

- 1- هي أحد أقوى التقنيات الإحصائية في الاختبارات المعلمية (Bryman and Cramer, 2005).
- 2- طبيعة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تتطلب استخدام مثل هذه التحليلات.
- 3- معظم الأدبيات السابقة والمماثلة لطبيعة هذه الدراسة استخدموا هذه الطريقة للتحليل مثل (ابو سردانة وآخرون، 2010، عواد، 2003).

قاعدة اتخاذ قرار قبول أو رفض الفرضية:

- اعتمدت قاعدة القرار للفرضيات الرئيسة على قيمة (F) ومستوى المعنوية لها (sig)، حيث تم رفض الفرضية العدمية إذا كانت (sig F < 0.05)، وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد أو معامل الارتباط (Pearson r).
 - فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية فقد تم الاعتماد على قيمة (t) ومستوى المعنوية لها (sig)، حيث تم رفض الفرضية الفرعية العدمية إذا كانت (sig F < 0.05).
- بعد تطبيق قاعدة اتخاذ القرار على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات، فقد تم الحصول على نتائج اختبار الفرضيات، وسوف يتم مناقشة هذه النتائج حسب ترتيب فرضيات الدراسة وعلى النحو التالي: هيكل الملكية، ومدى تطبيق التجارة الإلكترونية والمتغيرات المالية.

اختبار وتحليل النوع الأول من الفرضيات (H4-H1):

يعرض هذا النوع الفرضية رئيسية والتي تنص على: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية".

ويتفرع من هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية كالآتي:

H1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

H1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية الأجنبية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

H3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية المؤسسات وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

H4: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية الإدارة وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

جدول (6) : نتائج تحليل الانحدار المتعدد لهيكل الملكية / الفرضيات الفرعية

المتغير الرئيسي	الفرضية الفرعية	المتغير	قيمة (t)	المعنوية (sig)
هيكل الملكية	H1	تركز الملكية	1.002	0.320
	H2	الملكية الأجنبية	-0.053	0.958
	H3	ملكية المؤسسات	-0.506	0.615
	H4	ملكية الإدارة	-0.235	0.815

جدول (7) : نتائج تحليل الانحدار المتعدد لهيكل الملكية / النموذج الأول

مصدر التباين	مربعات الانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحرافات	قيمة F	المعنوية sig	قيمة R	قيمة R Square
الانحدار	0.015	4	0.04	0.297	0.879	0.137	0.019
الخطأ	0.780	62	0.013				
المجموع	0.795	66					

يظهر من خلال الجدول (6) المتعلق باختبار الفرضيات الفرعية لهيكل الملكية، والجدول (7) المتعلق باختبار النموذج الأول، فقد أشارت نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى عدم رفض الفرضيات المتعلقة بتركز الملكية (sig = 0.320 > 0.05)، والملكية الأجنبية (sig = 0.958 > 0.05)، وملكية المؤسسات (sig = 0.615 > 0.05)، وملكية الإدارة (sig = 0.815 > 0.05)، والذي يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات وبين الأداء المالي للشركات، ومتوافقاً مع تحليل ارتباط بيرسون كما في الجدول التالي رقم (6-11) كما هو موضح في ملحق رقم (5)، إذ لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية المتمثل بتركز الملكية (sig = 0.342) (r = 0.118 موجب وضعيف)، والملكية الأجنبية (sig = 0.94) (r = -0.009 سالبة وضعيفة جداً)، وملكية المؤسسات (sig = 0.795) (r = -0.032 سالبة

وضعية (، وملكية الإدارة (sig =0.742) (r =-0.041 سالبة وضعيفة)، وبين الأداء المالي والمتمثل بالعائد على الاستثمار. وقد جاءت دراسة (الحنبلي، 2007) مؤكدة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية الإدارة وبين الأداء المالي، فملكية الإدارة لم تؤثر على الأداء، وكان لدراسة (ناصر، 2007) تأكيداً لنتائج هذه الدراسة وخاصةً للمتغير الخاص بنسبة الملكية الأجنبية، إذ أشار إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملكية الأجنبية ومؤشرات الأداء المحاسبية.

جدول (8): نتائج تحليل معامل ارتباط بيرسون لهيكل الملكية/ الفرضيات الفرعية

المتغير الرئيسي	الفرضية الفرعية	المتغير	قيمة (r)	المعنوية (sig)
هيكل الملكية	H1	تركز الملكية	0.118	0.342
	H2	الملكية الأجنبية	-0.009	0.94
	H3	ملكية المؤسسات	-0.032	0.795
	H4	ملكية الإدارة	-0.041	0.742

يلاحظ من الجدول (8) على ضعف النموذج السابق بشكل عام، حيث كانت قيمة (F) تساوي (0.297) وبمستوى معنوية (sig=0.88) وقيمة R^2 أقل من 2% مما يؤدي إلى عدم قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع؛ فقد تم قبول الفرضية العدمية المتعلقة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية، وهذا يعني أن هيكل الملكية لم يستطع تفسير العلاقة مع الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية. حيث ظهرت قيمة R^2 أقل من 2%.

اختبار وتحليل النوع الثاني من الفرضيات (H5):

وتنص هذه الفرضية على أنه: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق التجارة الإلكترونية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية".

جدول (9): نتائج تحليل الانحدار البسيط لمدى تطبيق التجارة الإلكترونية/ النموذج الثاني

مصدر التباين	مربعات الانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحرافات	قيمة F	المعنوية Sig	قيمة R	قيمة R^2
الانحدار	0.091	1	0.091	8.353	0.005	0.337	0.114
الخطأ	0.705	65	0.011				
المجموع	0.795	66					

لقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط ومعامل ارتباط بيرسون، لاختبار هذه الفرضية، وتشير مؤشرات الانحدار البسيط في الجدول (9) إلى أن قوة هذا النموذج، حيث كانت قيمة (Sig المعنوية) أقل من 1% وأن قيمة (R^2, R) هي (0.114, 0.337)، مما يعطي قوة تفسيرية أكبر من النموذج السابق. وبناءً عليه ترفض الفرضية العدمية المتعلقة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق التجارة الإلكترونية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

جدول (10): نتائج تحليل معامل ارتباط بيرسون لمدى تطبيق التجارة الإلكترونية

المتغير الرئيسي	قيمة (r)	المعنوية (sig)
مدى تطبيق التجارة الإلكترونية (H5)	0.337	0.005

لقد تم الاعتماد على قيمة معامل الارتباط الظاهرة في الجدول السابق رقم (10)، فقد كانت العلاقة بين الأداء المالي ومدى تطبيق التجارة الإلكترونية علاقة إيجابية ($r = 0.337$) وقيمة sig أقل من 1%، بحيث كلما زاد مستوى تطبيق التجارة الإلكترونية غالباً يزيد مبيعاتها ويزيد دخل الشركة، أي زيادة أدائها المالي وبالتالي زيادة فرصة نجاحها. وتعتبر هذه النتيجة منطقية فزيادة تطبيق التجارة الإلكترونية يفتح فرصاً وأسواقاً جديدة مما يؤدي إلى زيادة مبيعات الشركة وتحسن أدائها.

اختبار وتحليل النوع الثالث من الفرضيات (H6-H8):

لقد احتوى هذا النوع على فرضية رئيسية، والتي يتفرع منها ثلاث فرضيات فرعية، إذ تنص الفرضية الرئيسية على: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات المالية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية".

والآتي نص الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الثالثة:

H6: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحجم وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

H7: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

H8: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح المحتجزة وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

جدول (11): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لبعض المتغيرات المالية / الفرضيات الفرعية

المتغير الرئيسي	الفرضية الفرعية	المتغير	قيمة (t)	المعنوية (sig)
بعض المتغيرات المالية	H6	الحجم	2.595	0.012
	H7	الرفع المالي	-7.117	0.000
	H8	الأرباح المحتجزة	0.820	0.415

يظهر من خلال جدول (11) المتعلق باختبار الفرضيات الفرعية لبعض المتغيرات المالية، فقد أشارت نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى رفض الفرضية العدمية الفرعية الخاصة بحجم الشركة لأن نسبة المعنوية لها كانت أقل من 5% ($sig = 0.012 < 0.05$)، الذي يدل على وجود علاقة بين المتغير المستقل (حجم الشركة) وبين المتغير التابع (الأداء المالي)، وتوافقاً مع ما أنت به دراسة (ملاوي، 2009)، وكذلك تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الخاصة بالرفع المالي حيث كانت نسبة المعنوية لها أيضاً أقل من 5% ($sig = 0.0000$)، أي أن هناك علاقة قوية وعكسية بين تمويل الشركة بواسطة الديون طويلة الأجل وبين الأداء المالي لهذه الشركات، وهذا ما أكدته دراسة (Coleman, 2007) التي أظهرت أن زيادة الرفع المالي لا يحقق أداء أفضل للشركة والعكس بالعكس. ولكن تم قبول الفرضية العدمية الفرعية الخاصة بالأرباح المحتجزة، حيث كانت مستوى المعنوية لها (0.415) ($sig = 0.415$)، والذي يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير وبين الأداء المالي للشركات، بالرغم من أن بعض الدراسات كدراسة (هناندة، 2007) أظهرت عكس ذلك.

إلا أنه ولوجود علاقة بين المتغيرين الآخرين مع الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية، واعتماداً على النتائج الظاهرة في الجدول السابق والذي يتوافق مع تحليل ارتباط بيرسون كما في جدول (11)، حيث كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات المالية المتمثلة بحجم الشركة، حيث كانت ($sig = 0.000$) ($r = 0.484$) قوية وطردية، والمتمثلة كذلك بالمتغير الفرعي الذي يقيس تأثير الرفع المالي على الأداء المالي، حيث كانت ($sig = 0.000$) ($r = -0.665$) قوية وعكسية، ولكن وكما ظهر من نتائج تحليل الانحدار للمتغير المتعلق بالأرباح المحتجزة، والذي يتوافق

مع نتائج تحليل اختبار بيرسون ($\text{sig} = 0.055$) ($r = 0.235$ ضعيفة وطردية)، فقد تم كذلك قبول الفرضية العدمية الفرعية الخاصة بالأرباح المحتجزة.

جدول (12): نتائج تحليل معامل ارتباط بيرسون لبعض المتغيرات المالية/ الفرضيات الفرعية

المتغير الرئيسي	الفرضية الفرعية	المتغير	قيمة (r)	المعنوية (sig)
بعض المتغيرات المالية	H6	الحجم	0.484	0.000
	H7	الرفع المالي	-0.665	0.000
	H8	الأرباح المحتجزة	0.235	0.055

وبالتالي وبناءً على ما سبق، فقد تم رفض الفرضية العدمية المتعلقة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات المالية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية، وهذا يعني أن بعض المتغيرات المالية استطاعت أن تفسر التباين من خلال النتائج المبينة لـ R^2 والتي بلغت (51%) كما هو موضح في الجدول رقم (6-16) والملحق رقم (7) على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية، وبذلك يكون هذا النموذج أقوى من النموذجين السابقين، حيث يعطي المتغيرات المستقلة قدرة تفسير أكبر للمتغير التابع.

جدول (13): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لبعض المتغيرات المالية / النموذج الثالث

مصدر التباين	مربعات الانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحرافات	قيمة F	المعنوية Sig	قيمة R Square
الانحدار	0.404	3	0.135	21.662	0.000	0.713
الخطأ	0.391	63	0.006			
المجموع	0.795	66				

الانحدار المتعدد للعلاقة بين جميع متغيرات الدراسة وبين الأداء المالي: تم عمل نموذج انحدار متعدد لجميع متغيرات الدراسة والمتغير التابع، لمعرفة مدى تأثير وقوة العلاقة بينهم وبين الأداء المالي، والجدولين (14-15) يوضحان ذلك:

جدول (14): نتائج تحليل الانحدار لجميع متغيرات الدراسة

مصدر التباين	مربعات الانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحرافات	قيمة F	المعنوية Sig	قيمة R^2
الانحدار	0.473	8	0.59	10.638	0.000	0.771
الخطأ	0.322	58	0.06			
المجموع	0.795	66				

جدول (15): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لجميع المتغيرات

الفرضية الفرعية	المتغير	قيمة (t)	المعنوية (sig)
H1	تركز الملكية	0.100	0.921
H2	الملكية الاجنبية	-0.449-	0.655
H3	ملكية المؤسسات	1.418	0.162
H4	ملكية الإدارة	0.245	0.807
H5	التجارة الإلكترونية	3.076	0.003

0.017	2.464	الحجم	H6
0.000	-7.323-	الرفع المالي	H7
0.320	1.003	الأرباح المحتجزة	H8

إن الجدولين السابقين يظهران من خلال التحليل الإحصائي فإن قوة العلاقة بالنموذج ككل أكبر منه كما لو كان كل واحد على حدى، حيث كانت القيمة المعنوية (sig) أقل من 1%، وأن قيمة R^2 تساوي 0.595 مما يعطي قوة تفسيرية أكبر من النموذج السابق، كما هو موضح بالملحق رقم (8). أن نتائج الجدول (6-18) تطابق نتائج النماذج الثلاثة السابقة مع النموذج الرابع، حيث قبول الفرضيات العدمية H1، H2، H3، H4، H8، ورفض الفرضيات العدمية المتبقية H5، H6، H7 لوجود علاقة بين الأداء ومتغيرات التجارة الإلكترونية، والحجم والرفع المالي.

النتائج الرئيسية للدراسة

بعد أن تم التوصل للنتائج التي وردت في الفصل السادس، سيتم إعادة تلخيصها مع الإشارة إلى المضامين الرئيسية لهذه النتائج كما يلي:

- 1- أظهرت عينة الدراسة أن أغلبية المستجيبين مؤهلون وذوي خبرة للإجابة عن أسئلة أداة الدراسة (الاستبانة)، وللفئة المستهدفة (المدرء الماليين والإداريين العاملين) إنثاءً وذكوراً، إذ أظهرت نتائج التحليل الوصفي لأداة الدراسة، أن هناك نسبة عالية من النساء العاملات في الشركات الصناعية محل الدراسة، وأن النسبة الأكبر (77.6%)، هم من حملة شهادة البكالوريوس، والذي يدل على أن المجتمع الأردني مجتمع متعلم، ومواكب للمجتمعات الغربية، حيث تعمل المرأة والرجل جنباً إلى جنب. وكذلك فإن نسبة المستجيبين من التخصصات الإدارية، كانت ذات مستوى عالي، وبخبرة عالية أيضاً، إذ زادت عن خمسة سنوات بشكل عام.
- 2- أظهرت النتائج الخاصة بأسئلة الاستبانة عن مدى تطبيق التجارة الإلكترونية في الشركات الصناعية الأردنية، كما أظهرها الباحث في الفصل السادس بالاستناد إلى المتوسطات الحسابية، والملاحق المتوفرة في نهاية الدراسة، أنه وبالرغم من وجود مواقع إلكترونية لهذه الشركات على شبكة الإنترنت، إلا أنها غير فعالة لأغراض التجارة الإلكترونية، وأنها لم تكن إلا مواقع دعائية، حتى فترة الانتهاء من إعداد هذه الدراسة.
- 3- بالاستناد لنتائج اختبار وتحليل الانحدار الخطي المتعدد، واختبار بيرسون للفرضيات H1، H2، H3، H4، وكما أظهرته نتائج الفصل السابق، فإنه لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات أنفة الذكر وبين الأداء المالي في الشركات الأردنية، وكما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة كدراسة (الجنيلي، 2007؛ ناصف، 2007). وبناءً عليه تم قبول الفرضية العدمية الرئيسية التي تنص: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية"، والملحق رقم (10) يبين التفاصيل.
- 4- بالرجوع إلى النتائج للاختبارات المطبقة على هذه الفرضية (H5)، والتي تم تفصيلها بالفصل السابق، فقد أظهرت هذه النتائج أن هناك علاقة دلالة إحصائية بين مدى تطبيق التجارة الإلكترونية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية، فكلما زادت الشركة بتطبيق سياسة التجارة عبر شبكة الإنترنت، غالباً ما يزيد في مبيعاتها، وبالتالي زيادة في دخل الشركة، ليزيد في أدائها المالي، وبالتالي زيادة فرصة انتشارها ونجاحها عالمياً. من هنا فقد تم رفض الفرضية العدمية المتعلقة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق التجارة الإلكترونية وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية.

5- أظهرت نتائج تحليل اختبار الانحدار الخطي المتعدد للفرضيات H6، H7، H8، وجود علاقة قوية بينهم وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية، كما تم تفصيله بالفصل السادس، وقد تم تأكيد قوة تلك العلاقة بعد إجراء اختبار معامل بيرسون لنفس الفرضيات السابقة، مؤيداً وجود علاقة طردية وقوية بين الحجم والأداء، وعلاقة عكسية وقوية بين الرفع المالي والأداء.

فكلما ازداد حجم الشركة وقللت تمويل أصولها من الخارج (الديون)، ازدادت ربحيتها وبالتالي أداؤها المالي وهذا ما ايدته دراسة (هناندة، 2007)، ومن هنا تم رفض الفرضية العدمية المتعلقة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحجم والرفع المالي وبين الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية. وتم قبول الفرضية العدمية المتعلقة بعدم وجود علاقة بين الأرباح المحتجزة والأداء المالي.

التوصيات

- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، ومن خلال نتائج الاختبارات التحليلية الإحصائية المبينة في الفصل السابق لهذه الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:
- 1- تشجيع الشركات الأردنية بشكل عام للعمل على ممارسة التجارة الإلكترونية، لما لذلك من تأثير مباشر في زيادة انتشارها وعالميتها، مما يؤدي إلى زيادة إيراداتها وأرباحها.
 - 2- العمل على زيادة توعية أفراد المجتمع بأهمية ممارسة التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، وذلك بالقيام بتدريس مقرر خاص بمادة التجارة الإلكترونية في الجامعات الأردنية عامةً.
 - 3- وضع وتصميم وتجهيز البرامج المحاسبية الخاصة لتسهيل عملية ممارسة التجارة الإلكترونية عبر الشبكة العنكبوتية.
 - 4- دراسة هذا الموضوع على جميع قطاعات الشركات، وعمل مقارنات بينهم، للوصول لمعرفة مدى تطبيق التجارة الإلكترونية وأثرها على الأداء المالي لديهم، ومعرفة مدى الاختلاف في النتائج بين جميع القطاعات.
 - 5- نظراً إلى وجود نقص في الدراسات التي أخذت بهذا الجانب بشكل خاص، وخاصةً تلك الدراسات التطبيقية في السوق الأردني، يوصي الباحث كل من الباحثين والمهتمين في هذا الجانب، عمل المزيد من الدراسات والأبحاث التي تُعنى بهذا الجانب لما لتلك الدراسات من أهمية في إثراء قطاع الأعمال في الشركات من جهة، وإثراء البحث العلمي في هذا الجانب في الأردن من جهةٍ أخرى.
 - 6- زيادة التركيز على إقامة دورات تدريبية عالية المستوى في قطاع الشركات المختلفة، لممارسة العمل على هذه التجارة عبر شبكة الإنترنت، وذلك لتطوير وزيادة كفاءة المخرجات المرجوة ولكافة القطاعات.
 - 7- أن تقوم الجهات الحكومية المختصة مثل وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة التخطيط مثلاً، بعمل برامج وحوافز للشركات التي تستخدم التجارة الإلكترونية لتشجيعها على استخدامها، لما لها من أهمية على أداء هذه الشركات وانتشارها محلياً وإقليمياً وعالمياً.

المراجع:

1. أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، 1991، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.
2. أبو هيبه، نجوى، التوقيع الإلكتروني، تعريفه ومدى حجته في الإثبات، الطبعة الثانية 2002، ص 3، دار النهضة العربية، القاهرة.

3. الهمتموني، رفيق، 2005، "أثر محددات هيكل رأس المال على عائد وقيمة الشركات"، رسالة دكتوراه في الإدارة المالية غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
4. جستنية، محمد، 2005، "مدى حجية التوقيع الإلكتروني في عقود التجارة الإلكترونية"، رسالة دكتوراه في الحقوق غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
5. حجازي، عبد الفتاح بيومي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، الكتاب الاول، 2002، ص12، 19، دار الفكر الجامعي، القاهرة.
6. الحنبلي، هناء، 2007، "العلاقة بين هيكل الملكية وبين أداء الشركات وقيمتها واختيارات هيكل رأس المال في الشركات الأردنية غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة بين 1999 إلى 2003"، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
7. الزبيدي، وليد، الفرصنة على الإنترنت والحاسوب، الطبعة الأولى، 2003، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
8. الشوابكة، محمد امين، جرائم الحاسوب والإنترنت، 2004، ص 10، دار النشر غير معروفة.
9. عبد الرحيم، راسم سميح، 1997، التجارة الإلكترونية في خدمة التجارة والمصارف العربية، مجلة إتخاذ المصارف العربية، الجزء الأول، بيروت، ص 9.
10. عبد الغفار، هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، 2005، بيت الحكمة، بغداد.
11. علاونة، سعيد، 2005، "مدى تأثير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن .
12. عواد، محمد، 2003، "تطوير استراتيجية لتبني تطبيقات التجارة الإلكترونية في الشركات الأردنية"، رسالة دكتوراه في الفلسفة في التسويق غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
13. الفتوح، القادر عبد الله، الإنترنت مهارات وحلول، الطبعة الأولى، 2001، ص 29 وما بعدها، مكتبة الشقري، الرياض.
14. الماحي، حسن، 2003، نظرات قانونية في التجارة الإلكترونية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية شرطة دبي.
15. مطاحن، ريم، 2009، "مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية"، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.
16. المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، طبعة 2003، ص72، القاهرة.
17. ملكاوي، حسين، 2009، "تحليل محددات هيكل رأس المال"، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والاعمال، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
18. ناصف، علي، 2007، "قياس أثر هيكل الملكية على أداء الشركات باستخدام مؤشرات محاسبية وسوقية"، رسالة دكتوراه في الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
19. ناعسة، محمد سليم محمود (2007) أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على نجاح تلك النظم وأثر تطبيقها على الأداء المالي للشركات، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، العدد 2، المجلد 5.
20. هناندة، موفق، 2007، "أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن (1996-2006)"، رسالة دكتوراه في التمويل غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

21. Abu-Serdaneh, J., Zuriekat, M., and Al-Sheikh, I. (2010). Ownership structure and corporate performance in the Jordanian Manufacturing companies. Jordan Journal of Business Administration. Vol. 6. No. 3, PP. 426-440.
22. Berleand, A. A. and Means, G. C. (1932). Capital Structure and Firm Performance: A New Approach to Testing Agency Theory and a Application to the Banking Industry, Working Paper, University of South Carolina Available at:<http://papers.ssrn.com>
23. Bies, Susan Schmidt, 2003, Financial Market and Corporate Governance, Corporate Board, Vol. 24 (140), P.P. 1-7.
24. Bolbol, Ali A., AytenFatheldin and Mohammed M. Omran, 2004, Ownership Structure, Firm Performance and Corporate Governance: Evidence from Selected Arab Countries, ERF 11th Annual Conference 14-16 December, Beirut, Lebanon.
25. Brailsford, Timothy J. Barry R. Oliver and Sandra L.H. Pua, 2002, On the Relation between Ownership Structure and Capital Structure, Accounting and Finance, Vol 42(1), P. 1-26.
26. Charles Chatterjee. (2002). E-Commerce Law For Business Managers, p3, Financial World Publishing, London.
27. Chris Reed & John Angel (2000). Computer Law. ^{4th}ed.,p.299, Blackstone Press Limited,London
28. Coleman, A. K., 2007, TheImpact of Capital Structure on the Performance of Microfinance Institutions, The Journal of Risk Finance, Vol. 8 (1), P.P. 56-71.
29. Demsetz, Harold and Belen Villalonga, 2001, Ownership Structure and Corporate Performance, Journal of corporate Finance.
30. Holderness, Clifford G., 2003, A Survey of Blockholders and Corporate Control, FRBNY Economic Policy Review, April 2003, P.P. 51-55.
31. Kalakota, R. &Whinston A., (1996), Fronties of Electronic Commerce, Reading: Adison Wesley.
32. Kumar, J. 2003. Does Ownership Structure Influence Firm Value? Evidence from India. Working Paper, Indira Gandhi Institute of Development Research, India.
33. Lins, Karl V., 2000, Equity Ownership and Firm Value in Emerging Markets, JEL, Classifications: G32, G30.
34. McConnell, John J. and Henri Servaes, 1990, Additional Evidence of Equity Ownership and Corporate Value, Journal of Financial Economics, Vol.27, P.P. 595-612.
35. Perrini, F., G. Rossi and B. Rovetta, (2008), Does Ownership Structure Affect Performance? Evidence from the Italian Market, Corporate Governance, Volume 16, Number 4, pp. 312-325.
36. Robertson, Robert A.,2008, Critical Success Factors for Service-Oriented Small Businesses In the E-Commerce Environment, Graduate School of Computer and Information Sciences ,Nova Southeastern University, Florida, USA.

37. Turban, E., Mclean, E. And Wetherbe, J. (2000). Information Technology for Management. NY: John Wiley & Sons. Inc. p.20-35.
38. Wheelen, Thomas L. And J. David Hunger (2002). Strategic Management and Business Policy. 8th Edition, Prentice Hall

The impact of using e-commerce to improve return on investment in companies

(Applied Study on the Public Shareholding Companies listed on the Amman Stock Exchange)

Abstract: This study aims at identifying the impact of using e-commerce to improve return on investment in companies (Applied Study on the Public Shareholding Companies listed on the Amman Stock Exchange), as well as the impact of the application of e-commerce on its performance, in addition to recognizing the impact of some financial variables such as size, And retained earnings on the performance of those companies. The sample of the study was selected on the basis of the seventy-four companies listed on the Amman Stock Exchange. One questionnaire was distributed to each company and the financial managers were targeted or appointed in the administrative departments. The sample was valid for sixty-seven companies (91%).

The analysis of multiple linear regression and Pearson correlation coefficient was used to achieve the desired results of the study objectives. A number of results were obtained. The most important of these results is that the structure of ownership does not have a statistically significant effect on the financial performance of these companies. On the financial performance of these companies, in addition to the existence of a relationship of statistical significance of the control variables of the size and financial increase on the financial performance of those companies, while there was no significant impact of the retained earnings on financial performance.

Key words: e-Commerce, Improved Return on investment, financial performance.
